



جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -
الملحقة الجامعية - مغذية -
قسم علوم إقتصادية
تخصص إقتصاد نقدي و مالي



مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

في خلق الميزة التنافسية

تحت إشراف الأستاذة

طالب سمية

من إعداد الطالبين

العباس محمد

بورديم محمد

لجنة المناقشة

رئيسا

ملحقة مغذية

د. تربش محمد

مناقشا

ملحقة مغذية

د.أ. قادري رياض

مشرفا

ملحقة مغذية

د.أ. طالب سمية

السنة الجامعية :

1436-1437هـ / 2015-2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَرْجِنَا لَا تُوَاخِدُنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا مَرْجِنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا
كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا مَرْجِنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا
بِهِ وَأَعْفُ عَمَّا وَعَافِرْنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَاصْرِنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ

صدق الله العظيم



الإهداء



بسم إلهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه و تعالى.
أهدي هذا العمل بعد إتمامه بعون من الله سبحانه و تعالى و
بحمده إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح و المثابرة ، أهديك هذا
البحث والدي.

التي حملتني وهنا على وهن إلى من ربتي على مكارم الأخلق إلى
من كان دعاؤها سر نجاحي، والتي كتبت الجنة تحت قدميها أمي
الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

من جمعني بهم القدر تحت سقف واحد، إخوتي وأخواتي.
جميع الأهل والأقارب.

كل من ذاق السطور من ذكرهم فوسعت قلبي أصدقائي.
كل من تعلمت على يده حرف أو كلمة.
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا.

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إعداد الميزانية المالية - جانب الأصول-	22
02	إعداد الميزانية المالية - جانب الخصوم-	23
03	الشكل النموذجي للميزانية المالية المختصرة	24
04	حالات إحتياج رأس المال العامل	36
05	حالات الخزينة	37
06	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	52
07	تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة نسب السيولة	55
08	تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة نسب النشاط و معدلات الدوران	56
09	تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة نسب الهيكل التمويلي و التسيير المالي	57
10	تمثيل الأفراد العاملين بالمؤسسة	67

68	جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة الخزف المنزلي (2015-2014)	11
69	جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة الخزف المنزلي (2015-2014)	12
71	الميزانية المالية لسنة 2014	13
72	الميزانية المالية لسنة 2015	14
73	الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنة 2014 و 2015	15
74	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنة 2014 و 2015	16
75	حساب رأس المال العامل الدائم	17
75	حساب رأس المال العامل الخاص	18
76	حساب ر.م.ع الإجمالي	19
76	حساب ر.م.ع الأجنبي	20
77	حساب BFR	21
77	حساب TR	22
77	حساب نسبة السيولة المختصرة	23
78	حساب نسبة مردودية الأموال الخاصة	24
79	حساب نسب هيكلية الأصول	25
80	حساب نسب هيكلية الخصوم	26
80	حساب نسب التمويل	27
81	حساب نسبة الاستقلالية المالية	28

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	فهرس المحتويات
	البسمة
	إهداء
أ	مقدمة عامة
06	الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية والمالية
07	المبحث الأول: عموميات و أساسيات حول الأزمات المالية
07	المطلب الأول: التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية
08	المطلب الثاني: مفهوم الأزمة المالية عند المفكرين و العلماء
11	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية
17	المبحث الثاني: أسباب و مؤشرات الأزمات المالية
17	المطلب الأول: الأسباب العامة المؤدية للأزمات المالية
20	المطلب الثاني: مؤشرات الأزمات المالية و المخاطر التي تنجم عنها
23	المطلب الثالث: عرض بعض الأزمات المالية
37	خلاصة الفصل الأول
40	الفصل الثاني: الأزمة المالية 2008
41	المبحث الأول: الإطار النظري و التطوري للأزمة المالية 2008
41	المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية
42	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية ل 2008
45	المطلب الثالث: مظاهر الأزمة المالية
48	المطلب الرابع: المراحل الكبرى في الأزمة المالية
51	المبحث الثاني: الأزمة المالية على أسعار الغذاء عالميا
51	المطلب الأول: عوامل ارتفاع أسعار الغذاء في العالم
53	المطلب الثاني: ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا
65	خلاصة الفصل الثاني
66	الفصل الثالث: اثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)
67	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري الأزمة الاقتصادية العالمية
67	المطلب الأول: علاقة الاقتصاد الجزائري بالأزمة
68	المطلب الثاني: اثر الأزمة على النشاط الفلاحي
68	المبحث الثاني: الأزمة المالية و ظاهرة ارتفاع الأسعار و المواد الغذائية
68	المطلب الأول: الميزان التجاري و الغذائي
76	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفادي ارتفاع الأسعار الغذائية
76	خلاصة الفصل الثالث
78	خاتمة عامة
81	قائمة المراجع



مقدمة عامة

المقدمة العامة

إن حدوث الأزمات المالية في الدول المختلفة وتكرارها أصبح ظاهرة لا بد الاهتمام بها، ففي 19 أكتوبر 1987 والذي اعتبرها الاقتصاديون أقرب ما يكون انهيار بورصة نيويورك، ثم عادت الكرّة في الذاكرة العاشرة من أكتوبر 1997 حيث دخلت النمور الآسيوية في أعنف أزمة مالية منذ بدأ مسيرتها نحو النجاح الاقتصادي، كما دخلت تحت إطار الأزمة الكثير من الدول مثل الأرجنتين، جنوب أفريقيا، المكسيك، و بناء على هذه الانهيارات كثرت التساؤلات عن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب و نقص السيولة، و ما كان لها من انعكاسات مباشرة و غير مباشرة على اقتصاديات دول العالم المختلفة، و مدى تفاوت حدتها من بلد لآخر، و هذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية، و بقية اقتصاديات العالم.

إن دراسة انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر الروابط التجارية، المالية، و النقدية الموجودة بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد العالمي.

من الناحية التجارية نجد أن صادرات الجزائر تكون في أغلبها من المحروقات وهي التي شهدت تباطؤ بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول، أما من ناحية الواردات فإن انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية لم يكن ينعكس على السوق الجزائرية بسبب لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار، لقد كان لانخفاض سعر النفط انعكاسات مالية معتبرة على الجزائر، إذ شهدت إيراداتها من العملات الصعبة تقلصا معتبرا، وازداد الوضع خطورة في ظل انخفاض معدل صرف الدولار، هكذا وجدت الجزائر نفسها تتكبد خسائر معتبرة نتيجة صادرات تحصل قيمتها بدولار متدهور و واردات تسدد بأورو قوي، حيث لا يتوقف الأمر عند هذا المستوى، فنجد أن الجزائر توظف نسبة معتبرة من احتياطات صرفها في أدوات الخزانة الأمريكية و بعض البنوك العالمية و هذا ما من شأنه أن يؤثر في قيمة هذه الأموال بسبب تقلب قيمة الدولار الأمريكي ومعدل التضخم الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات البلدان الغربية بصورة عامة، إلا أن عدم ارتباط النظام المالي الجزائري بالنظام المالي الدولي، و هو ما يظهر من خلال غياب سوق ما بين البنوك و في ظل إتباع تشريع صارم في مجال الصرف، جعل هذا النظام في مأمن من التقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وتبقى الخسائر غير مهمة وأثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا؛ إضافة إلى توفر صندوق الضبط على موارد مالية معتبرة.

إن الأزمة المالية و الركود الاقتصادي له آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، و إن تحليل انعكاسات الأزمة المالية على الجزائر يمر عبر تحليل مختلف القنوات التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، سواء التجارية منها أو المالية أو النقدية، لتنتقل بعدها إلى حصر انعكاسات هذه الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي في الجزائر، و عليه تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسعار السوق الغذائية الجزائرية وما هي

المقدمة العامة

الأبعاد المقترحة لتفاديها؟

حيث يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالأزمة المالية؟
- ما هي أسباب وجذور الأزمة المالية؟
- ما هي نتائج الأزمة المالية على الجزائر؟
- ما هي الحلول الممكنة للأزمة المالية في الجزائر؟

الفرضيات:

لقد وضعت الفرضيات كمحاولة للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات:

- إن التضطر الناتج عن الأزمة المالية راجع إلى العلاقات المالية و الاقتصادية مع دول الأزمة.
- رسم الجزائر لخطط تدفع الاقتصاد إلى الأمام وفي نفس الوقت تتوخى الأزمات وتعمل على تخفيف حدتها وعلاج آثارها.
- من بين الحلول المقترحة لمواجهة الأزمات المالية الاعتماد على الصرفية الإسلامية .

أهداف الدراسة :

يتجلى موضوع دراستنا إلى أخذ العبرة واستخلاص الدروس من هذه الأزمات المالية وإيجاد الحلول وإعطاء الإجراءات الوقائية لتفاديها واقتراح الأبعاد المستقبلية.

منهج الدراسة:

بناء على الإشكاليات والتساؤلات التي أشرنا إليها اتبعنا المنهج الاستنباطي وذلك بدراستنا للازمات المالية العالمية واستخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي حيث حللنا الاسباب التي أدت إلى ظهور الأزمات المالية وكيفية انتقالها الدول النامية ومدى تأثيرها عليها

صعوبات الدراسة :

بالنسبة للأزمات المالية وجدنا العديد من المراجع التي تناولها هذا الموضوع ، أما فيما يتعلق بأثر الأزمة على أسعار المواد الغذائية فنظرا لحدثة الموضوع تكاد تنعدم ما عدا ما صدر عند المنظمة العالمية للمغذية ، مصالح الجمارك.

المقدمة العامة

أما مذكرات الماجستير والدكتوراه والمقالات العلمية المنشورة فهي جذ قليلة.

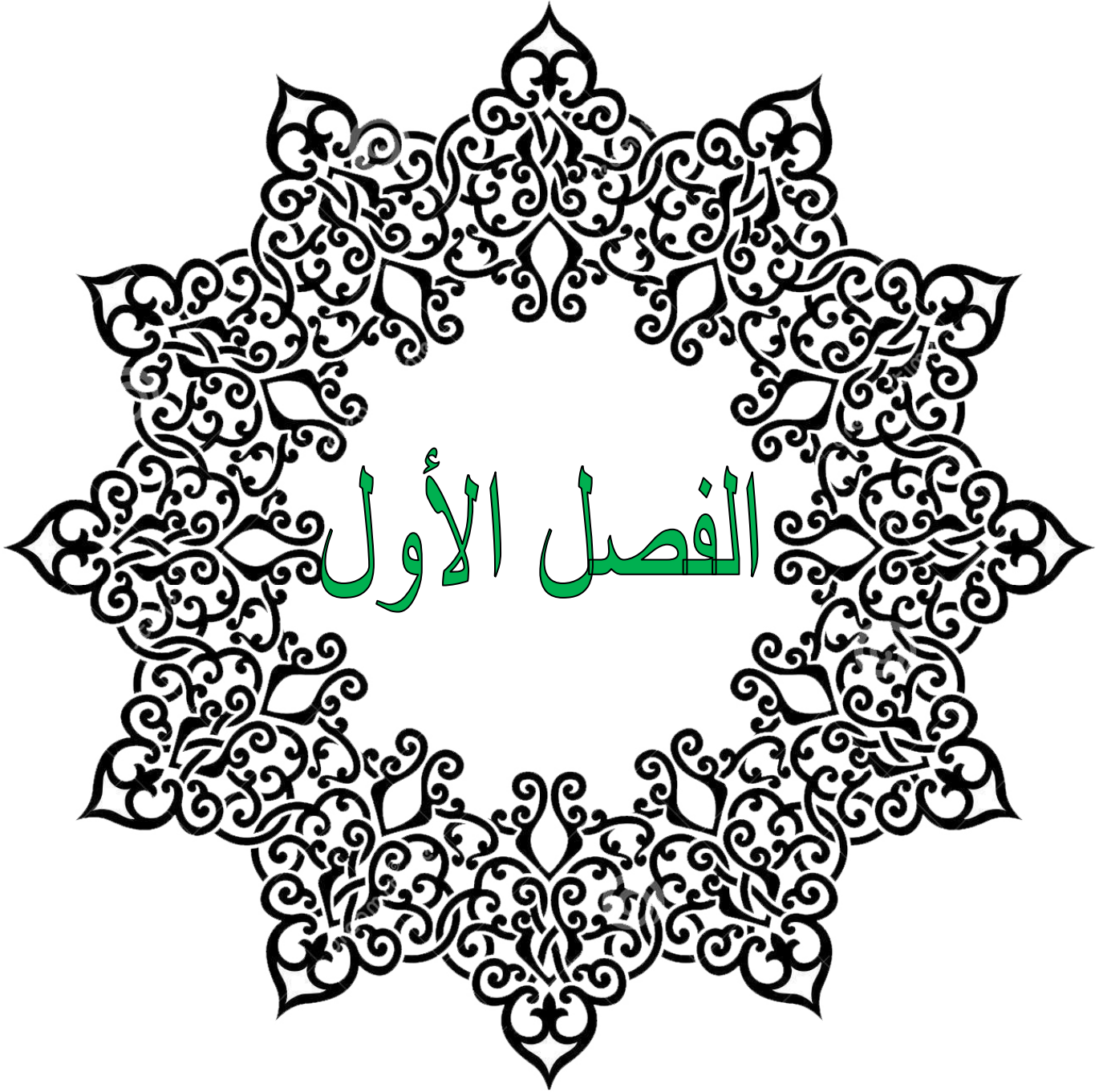
خطة العمل :

من اجل معالجة بحثنا و بناءا على الفرضيات التي وضعناها ، ارتأينا تقسيم البحث إلى 3 فصول في مستهل البحث تناولنا في المقدمة مختلف الجوانب المنهجية للدراسة.

بالنسبة للفصل الأول ت تناولنا فيه الجانب النظري للأزمات الاقتصادية والمالية مرورا بمختلف الأزمات التي شهدتها النظام النقدي الدولي. وفي الفصل الثاني؛ تعرفنا من خلاله على الأزمة المالية 2008 مع التركيز في آخر الفصل على كيفية تأثيرها على أسعار المواد الغذائية العالمية. أما فيما يخص الفصل الثالث؛ عرفنا فيه ظاهرة ارتفاع الأسعار الغذائية في الجزائر جراء الأزمة المالية العالمية وما هي الحلول المقترحة لتفاديها.

هذا وقد انهينا دراستنا بخاتمة استعرضنا فيها نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات وآفاق البحث.

المقدمة العامة



تمهيد :

رغم اختلاف المفاهيم الشكلية للازمات المالية عبر العصور و الأنظمة إلا أنها ضمناً تتفق كل التعارف المقدمة في كون الأزمات هي تلك الاختلالات العميقة و الاضطرابات الحادة المفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية و مؤثرات أداؤها و تمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى .

تكون لهذه الاختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لتنتقل و تصبح أزمة سوقية ثم أزمة دولية ثم أزمة عالمية.

لقد تعددت أشكال و أنواع الأزمات فمنها أزمات الديون و أزمات مصرفية و أزمات سعر الصرف و قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر و تبلورت في أزمة الكساد الكبير (1993- 1999) و ذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي و خلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق و لكن بدرجات متفاوتة و خلال الفترة (1979- 1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية و كانت أزمات أسعار الصرف أكثر شيوعاً خلال الفترة (1975 – 1986) بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة (1987- 1997) و تربط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت من خلال تلك الفترة إذ أن الأزمة الحالية يمكن أن تكون أشد و لكنها ليست أول الأزمات التي واجهها العالم فقبل التطرق إلى الأزمة , و المشاكل الناجمة عنها لابد من التطرق إلى مفهوم الأزمات بشكل عام و إلى أسبابها و تطوراتها و أنواعها , و كذلك إلى تحليل طبيعة أهم الأزمات المالية السابقة لعلنا نستفيد من الأخطار السابقة في مواجهة الأزمة الحالية و مخاطرها التي تهدد العالم اجمع .

المبحث الأول :عموميات أساسيات حول الأزمات المالية العالمية :

المطلب الأول :التطور التاريخي لازمة المالية العالمية

شهد العالم مند ستينات القرن التاسع عشر عدة انهيارات مالية في انجلترا باعتبارها في ذلك

الزمن المركز المالي الإسلامي للعالم .

ثم حدث أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني ثم انطلقت الأزمة إلى الشاطئ

الأخر من الأطلنطي حيث وقع الانهيار المالي الذي خلق الركوض الكبير في سنوات (1929 –

1933) حيث ارتبطت هذه الأزمة بظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى و

بالفكر الكلاسيكي السائد و استمر تأثير عشرة أعوام بعد ذلك ظهرت أزمة 1997 بتدني معدلات

النمو في الاقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص فرنسا من خلال الانخفاض الحاد في

معدلات نمو الإنتاج الصناعي لها مما أدت إلى تدهور قيمة الفرنك و ارتفاع معدلات التضخم ثم

ظهرت أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين هي في ظل تحرير القطاع

المالي و المصرفي و حرية حركة رؤوس الأموال و توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض

الحكومات دول العالم الثالث اقتربت حركة التوسع في الإقرار في بتعثر تلك الحكومات و إعلان

دول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون و خدمتها, كما فعلت المكسيك في عام 1982

تبعها عدد من الدول مثل الأرجنتين و كندا ثم انهيار برصه لندن في أكتوبر 1987 و

الأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات بدأت بانهيار عملت

تايلندا عقب قرار تقديم العملة الذي اتخذته الحكومة و التي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها

في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها ².

1- عبد الله شحاتة , الأزمة المالية (مفهوم 9 الأساليب) 2008-12-11, ص 01, من الموقع الإلكتروني

www.pidegupt.org/arabic/azma.doc تاريخ الإطلاع: 2015-01-25, على الساعة 22.00 .

2- عبد الرحيم حامدي – الأزمة المالية و أثرها على الفكر الإقتصادي و الإسلامي, الخرطوم 2008-10-21 ص 03.

الفصل الأول :.....الإطار النظري للأزمات الاقتصادية و المالية

حدث بسببها انهيارات كثيرة في تيلندا و البيان و كوريا و ماليزيا و اندونيسيا كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا أي السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفا في طاهرة أساسية . تنتهي إليها ثم تبدأ منها الانهيار و هي ظهور و بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق و تتشابه أيضا في النتائج التي تتبع ذلك ترسب ركود الاقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم البطالة كبيرة و قد اعتبرت البطالة اخطر هذه المشاكل هذا كانت أهم المتر تبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية

هو محاولة جادة من قبل المفكر الاقتصادي (برنارد كيز) لمنع النتيجة النهائية و هي البطالة عن طريق تدخل الدولة تدخلا واسعا لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة , نتج عن هذا المجهود النظري كبير لإصلاح حال الرأس مالية و ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية و هو ما يعرف بنظام Brittan Wood الذي نتج عنه قيام صندوق النقد الدولي هدفه منح الإختلالات المالية القصيرة بين الدول و الناتجة عن تقلبات سعر التبادل أو صرف العملات و التي تأثر سلبا في دول أخرى , و البنك الدولي الذي يتدخل مباشرة بتقديم موارد مالية لخلق تنمية و إنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل و يساعد هذا على خلق أعماله و أردف نظام (بريتون وودز) لاحقا بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد و هو ما ينال حكومة العالم لسد ثغراته بزيادة العون في عد التنمية الفاشلة , و جاء في المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي عن طريق بازل الأول و بازل الثاني التي تختص بالدرجة الأولى بالإشراف و الرقابة عن البنوك لتقوية النظام المالي العالمي بتركيز على زيادة ملاءة رؤوس الأموال المصارف

المطلب الثاني : مفهوم الأزمة المالية عند المفكرين و العلماء :

إن صياغة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بأمر هين و هذا بالرغم إن العديد من المؤلفين قد حاولوا عطاء وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الأزمات , لكن نجد القليل منهم أولوا إعطاء تعريف محدد و مضبوط لها لهذا الظواهر و تبيان طبيعتها لكن الرغم من قلة الأهمية الموكلة لصياغة تعريف دقيق لمفهوم الأزمة المالية العالمية .

سنحاول رفع الالتباس الذي يحيط بهذا المفهوم و ذلك من خلال التطرق لبعض التعارف القليلة المقترحة .

عرفت الأزمة المالية أنها عبارة عن نموذج أول تغيير كبير تعرفه , أو بعض القيم المتغيرات المالية التالية : عرض السندات و الأسهم , أسعار الطلب على القروض ' حجم الودائع البنكية و سعر الصرف¹ .

و من ثم فمصطلح الأزمة المالية يقترن بتغيير (انخفاض) معتبر لقيم هذه المتغيرات فاستنادا , يقترح تعريف ثاني للأزمة المالية و التي يعتبر على أنها عبارة "ارتفاع شديد و سريع في طلب على النقود لأغراض احتياطية"² , و يقترح "Eichengreen" و "Portes" تعريف آخر فاستنادا لهدين المؤلفين فالأزمة المالية هي اضطراب و اختلال يصيب المدنيين و الوسطاء على الدفع و ينتشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي مبطلا قدرة الأسواق على تخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بشكل فعال³ .

في حالة الأزمة المالية الدولية , يتعدى الاضطراب الحدود الوطنية مع يعيق و بشكل كبير قدرة التخصيص الدولي لرؤوس الأموال من طرف الأسواق التالية كما قال "F.Smishkim" بصياغة تعريف للأزمة المالية مؤكدا فيه دور و نوعية و كيفية توزيع المعلومات فمثل هذه الأزمة فهي عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين الكثيرة المر دودية . هذا العجز يسمى الاقتناء العكسي "Sélection Adverse" و الخطر الخلفي "Aléo Moral"

و بجدد بأن نشير أن الاقتناء العكسي يتمثل في كون المستثمر صاحب المشروع الأكثر خطرا هو الذي تكون له الحظوظ الأوفر في الحصول على قروض من البنوك ' أما

1- Ahmed Trchen ,Cours d'économie politique , Marrakech , série ouvrage n°14 ;p 15.

2- Eric Barthanlon ; crise financière revue problème économique ,n° 2595 ,1998

3- Portes Richard and Eichengreen ; Barry ; Dept and default i, the 1930s : causes and conséquences ; p 105 .

الخطر الخلفي فيمثل في عون المدين و بعد التعاقد و الحصول على قرض من عند البنك قد يباشر ممارسة نشاط معين آخر من شأنه رفع احتمال عدم القدرة على الدفع و من ثم عدم استرجاع البنك لأمواله .

❖ مفهوم عام للأزمات المالية :

-تعريف الأزمة المالية : "crise Financier" بأنها اضطراب فجائي على التوازن في احد الاقتصاديات أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان و تطلق بصفة عامة على الخلل الناشئ من خلال التوازن بين العرض و الطلب (الإنتاج و الاستهلاك)¹

يستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان المصطلح الدورة المالية "cycle" بدلا من "cris" التي تدل الأزمة . يمثل الفرق بين الاصطلاحين إن الأزمة تدل على الاختلال أو اضطراب في مرحلة زمنية أو مكنية معينة في حين تحل كلمة الدورة "cycle" على أنتظام حصولها بصورة متعاقبة لظواهر الطبيعية لها مما يعني إن الحصول للأزمات تمثل حالة متوقعة في نظام الرأس مالي و تمثل احد المظاهر الطبيعية . كما يمكن تعريفها على أنها تلك التبدلات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية , حجم الإصدار , أسعار الأسهم و السندات و كذلك اعتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف . هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها .

و عادة ما تحصل الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لازمة الثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الإئتمانية للمقترضين و عندها يحدث انخفاض في قيمة النقل مؤديا إلي حدوث موجات من تدفقات الرأس مالية إلى الخارج .

1- فلاح شفيق , النشاط الربوي و الأزمات المالية , مجلة معلومات , العدد 1 ' لندن , في 15-10-2008

و في الأخير نقول أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد لأزمة المالية , لكن هناك خصائص أساسية تبرزها مهما كانت طبيعتها و المتمثلة في :

- حدوثها بشكل عنيف و مفاجئ و استقطابها باهتمام الجميع
- التعقيد و التشابك و التداخل في عواملها و أسبابها .
- تصاعد المتواصل مما يؤدي الدرجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة .
- نقص المعلومات الكافية عن الأزمة و سيادة حالة من الخوف من أثارها و تداعياتها .
- إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطرقات و الإمكانية و حسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق بين الأطراف ذات فعالية .

المطلب الثالث أنواع الأزمات المالية :

1- الأزمة المصرفية :

الفرع الأول : أنواع الأزمات المالية

تحدث الأزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع , فيما أن البنك يقوم بإقراض و تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذ ما تخطت تلك النسبة أو إرغام الحكومة إلى التدخل لمنع داك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنك و إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى البنوك الأخرى فتسمى تلك الحالة أزمة مصرفية و عندما يحدث العكس أي تتوفر الودائع لدى البنوك و ترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات

السحب تحدث أزمة في الإقراض و هو ما يسمى بأزمة الائتمان و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة و لها آثار أقصى على النشاط الاقتصادي .

و قد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات و تحدث بالترادف مع أزمة العملة¹ .

الفرع الثاني : أسباب الأزمات المصرفية :

يمكن تصنيفها إلى² :

• أسباب الاقتصاد الجزئي :

✓ عدم الاتفاق بين أصول و خصوم البنوك (التزامات قصيرة المدى مقابل أصول

طويلة المدى أو التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول العملة المحلية) .

✓ تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض .

✓ ضمانات حكومية مفرطة و إجراءات تحفيز على المخاطرة .

إن جزء كبير من المسببات الجزئية هي نتيجة المعاملات المالية التي تجري في إطار معلومات

غير متكافئة و التي يمكن أن تسبب تزايد في درجة المخاطرة من قبل البنوك و المتعاملين .

• أسباب الاقتصاد الكلي :

✓ صدمات خارجية و داخلية أي تغيير في معدلات التبادل أو ارتفاع في سعر الفائدة

العالمي و التغيرات في النشاط الحقيقي .

1- عبد الله شحاته , الأزمة المالية (المفهوم و الأسباب) , 12-08-2008 , ص 03. الموجود على الموقع الإلكتروني :

www.pidegypt.org/arabic/azma.doc تاريخ الاطلاع : 2015/12/03 على الساعة 11:00 صباحا .

2- بالقاسم العباس , أسباب الأزمات المالية و النماذج المفسرة لها ' معهد العربي للتخطيط , الكويت , عمان , 2006 ص 12 .

- ✓ ارتفاع مستويات الاندماج المالي و عولمة الاستثمار و الانفتاح و بالتالي انخفاض في أسعار الفائدة مما زاد من تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الناشئة .
- ✓ انخفاض أسعار الأسهم و أسعار الأصول الأخرى مثل العقارات .
- ✓ توسع مفرط في الإقراض .
- ✓ نظام سعر الصرف المتبع .
- ✓ العوامل الخارجية مثل تغيير أسعار الفائدة تلعب دورا كبيرا في نشوب الأزمات المصرفية .

• تأثير النظام المصرفي و المالي ¹ :

- ✓ تدهور الوضع المالي للبنوك نتيجة قلة المعومات خلال الفترة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين للمخاطرة حتى آدا كانت أسعار الفائدة مرتفعة مما يؤثر على المحافظة المالية للبنوك و قطاع الأعمال .

• المخاطرة الأخلاقية :

- أي اتخاذ إجراءات من قبل البنوك غير المرغوب فيها من قبل السلطات النقدية و دخول المتعاملين في عمليات يمكن أن ينتج عنها عدم الدرة على تسديد الديون و هنا تزيد مشكلة الاختيار السيئ أي المتعاملين الأكثر احتمالا لعدم تسديد الديون و هو الدين يتحصلون على قروض ينتج عن هذه الحالات عدم قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد المالية مما ينتج عنه تراجع في النشاط الاقتصادي .

2 – أزمات أسعار الصرف

الفرع الأول : تعريف أزمات أسعار الصرف :

- تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة , و تحدث تلك الأزمات أدى اتخاذ السلطات

1- محمد الفنيش , البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية , سلسلة محاضرات العلماء الزائرين , رقم 17 , جدة 2000 , ص

النقدية قرارا سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة و التالي أزمة قد تؤدي لانهييار سعر تلك العملة و هو شبيه بما يحدث في تيلندا و كان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في الشرق أسيا عام 1997 و على الرغم من أن القرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية إلا انه في اغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية بعض تلك الأزمات لها اثر محدود على القطاع الغير مالي أما الدور الأخر يلعب في تباطؤ النمو الاقتصادي .

الفرع الثاني : أسباب أزمات سعر الصرف¹

أزمات الصرف يمكن أن تتولد عن طريق آثار العدوى بحيث أن حدوث أزمة في البلد معين تؤدي إلى حدوث أزمات في البلدان أخرى , هذه العدوى ممكن أن تنطلق عن طريق ميزان المدفوعات و الارتباطات المالية أو بكل بساطة تشابه الأساسيات الميكرواوية .

- انخفاض غير متوقع لأسعار الصادرات يؤثر على خدمة ديون المؤسسات و بالتالي ينعكس على أداء البنوك بالإضافة إلى تقلب أسعار الفائدة في الدول الصناعية , أصبحت ذات أهمية قصوى في أسواق الدول الناشئة مما يعكس اندماج الأسواق المالية .
- العجز الشديد في الموازنة و الميزان التجاري لعبت كذلك دورا معنويا في هذه الأزمات و هذا ما أكدته الدراسات .
- تدبب رأس المال القصير المدى خاصة في حالات الاتجاهات العكسية
- ارتفاع معدلات التضخم .
- انخفاض الاستثمار المباشر .

1- محمد الفنيش , مرجع سابق , ص 25.

- التحول الكبير و المفاجئ في حدود التبادل و أسعار الفائدة الدولية و التي أثرت على العديد من الدول في نفس الوقت .

-3- أزمة الديون الخارجية :

الفرع الأول : تعريف أزمة الديون الخارجية

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تديم قروض جديدة , و يحاولون تصفية القروض القائمة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام) , كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن السداد التزاماته قد يؤدي إلى هبوط حاد في نفقات المال الخاصة إلى الداخل و إلى أزمة الصرف الأجنبي¹ .

الفرع الثاني : أسباب تطور أزمة الديون في الدول المدينة

• العوامل الداخلية :

- ✓ عجز الدول عن سداد دينها .
- ✓ من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة أي العجز الداخلي نتيجة الاختلالات الهيكلية و تعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزممة التي تعتبرها الدولة المتوسطة و المنخفضة الدخل منذ زمن طويل إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول النامية إلا منذ بداية الثمانينات .
- ✓ العجز المستمر في ميزان المدفوعات هو احد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول المدينة خاصة المتوسطة و منخفضة الدخل و لا شك أن ميزان المدفوعات ما يعكسه من نود و أعباء

1- محمد الفنيش , مرجع سابق , ص 25 .

و الموارد مثل صورة صادقة للاقتصاد القومي و خاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي .

✓ انخفاض النمو بتحصل الدول على قروض ذي التزامات مستقبلية على أمل أن استثماراتها ستؤدي إلى رفع و تأثير النمو و بالتالي توفر الموارد لدفع المستحقات لكن مع انهيار نموذج المتبع في الدول النامية أي سياسة إحلال الواردات أدى إلى ارتفاع المستحقات¹ .

1- محمد الفنيش , مرجع سابق , ص 25.

المبحث الثاني : أسباب و مؤشرات أزمات المالية :

المطلب الأول : أسباب العامة المؤدية للازمات المالية :

أجريت دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلدا خلال العشرين عاما المنصرمة و قد توصلت هذه الدراسة إلى نظريات مفسرة لظهور الأزمات المالية و التي تختلف من حيث نوعها كما تختلف أيضا في حدتها و تأثيرها و مداها الزمني فمنها ما قد ينتج عن عجز مصرفي Banking panic و الذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة bubble في أسعار بعض الأصول , أو بسبب أزمة عملة و انهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدد من آثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي و لهذا ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المالية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات يعود إلى مجموعتين من العوامل ¹ .

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية الكلية :

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى أزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية و من هذه المسببات ² .

1-1- الاختلالات الهيكلية :

و هي الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني و ما يترتب عنها من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة و الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

2-1- التدفقات الرأس مالية و السياسة النقدية المتبعة :

تعتبر التدفقات الرأس مالية متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة حيث أن التقلبات

1- عرفان تقي الحسني , التمويل الدولي , عما الأردن , دار المجلاوي , 1999 , ص 200.

2- عبد الله إبراهيم القويز , الأزمة المالية في دول الجنوب شرق آسيا و انعكاساتها , مجلة الدراسات المالية المصرفية .

في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الانقراض و تفعل من حوافز الاستثمار من جهة , كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية و تعري المصارف .

3-1- سياسات الانقراض :

قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الانقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة أسباب عديدة منها :

- الرغبة في الحصول على حصة اكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة و الأرباح
- التدخل الحكومي المتزايد و الضوابط غير المحكمة على الاقتراض حيث تنتشر الوقائع المتعلقة بالآزمة الاقتصادية في دول الجنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة اكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي و فرضت على المصارف تمويل المشروعات , كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة (إقراض بعض الأعضاء و المسؤولين التنفيذيين في البلد) لعبت دورا كبيرا في توسع حجم الإقراض المصرفي¹

4-1- سياسات سعر الصرف :

تعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي , لأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد المضاربة و هذا راجع لان تغير سعر الصرف يؤدي إلى أحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو النتائج القومي , أما نظام سعر الصرف المقيد فانه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة عجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي و يرفع من أسعار الفائدة المحلية مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي² .

5-1- الإصلاحات الاقتصادية و التحرر المالي :

إن الإصلاحات الاقتصادية غير الرسمية و المبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام المصرفي و تكون

1- عبد الله إبراهيم قويز , مرجع السابق , ص 20.

2- نفس المرجع .

سببا للازمة , فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية , و خير مثال على ذلك حالة المكسيك حيث تم إقرار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات و كان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور نقدي و ارتفاع مدار ائتمان ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة بـ 10% خلال الثمانينات¹.

6-1- تشويه نظام الحوافز :

إن أملاك المصارف و الإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها , فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته , كما حدث مثلا في كوريا و الأرجنتين و سنغافورة و هونج كونج².

العوامل الاقتصادية الجزئية :

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة مصرف أو مجموعة من المصاريف دورا هاما في نشوء الأزمات المالية و يمكن حصر هذه العوامل في ما يلي 3 :

1-1- ارتفاع نسبة القروض :

حقوق الملكية يضع أعباء مرهفة على النظام المصرفي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتكئ مشروعات الأعمال تسديدا الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة .

2-1- وجود علاقة حميمة بين المصرف و الشركات :

حيث من الطبيعي إن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدار الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية , و قد أشارت الكثير من الدراسات إن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات

1- المرجع السابق ,ص28.

2- المرجع نفسه , ص 30 .

3- المرجع نفسه , ص 03 .

مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة , و نقص المعلومات .

3-11- إن المثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف , و إنما جاءت الأصول بسبب تدهور قيمتها , حيث إن ارتفاع نصيب القروض نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف , و تراجع أسعار أسهم و العقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي .

4- عدم توافق تواريخ الاستحقاق حيث إن الملكة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل , بل إن الأمر يتعدى أحيانا عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية و هيكل الائتمان المصرفي .

المطلب الثاني : مؤشرات الأزمات المالية و المخاطر التي تنجم عنها :

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل الأزمات المصرفية تدهمنا فجأة أم إن هناك بعض الأعراض و المؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ باحتمال وقوع هذه الأزمات , و للإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول إن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية قد وفرت مجموعة من أدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات و اعتبرت أيضا إن تصنيف المخاطر يعتمد على درجة احتمالية الخسارة فعندما تزداد فرص الخسارة يعتبر الخطر عاليا .

الفرع الأول : مؤشرات حدوث الأزمات المالية 1 :

1-1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة :

لاشك إن العمل المصرفي ينطوي على قد من المخاطرة المقبولة و من مظاهر هذه المخاطر تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه , و مهما حقق المصرفي في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون

1- عبد الله إبراهيم القويز , مرجع سابق , ص 04.

تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم , و لكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية (5-10) % و عند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي و بالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية .

1-2- غياب الشفافية و الإفصاح و نقص المعلومات مما يوقع النظام في خيارات سيئة :

حيث يلجا بعض المقترضين إلى تضييق القيمة الرأس مالية (خاصة العقارية) بقصد الحصول على روض بقيمة عليه مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بسبب المبالغة لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقص في الطلب و ليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) من جهة أخرى .

1-3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف على مطلوباته .

1-4- الإعسار المصرفي و الذي يعتبر مؤشرا اولويا على أزمة النظام المصرفي و يحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس و تعتبر الروض المتعثرة و التدهور السريع في نسب رأس المال و انخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار .

الفرع الثاني : مخاطر الأزمات المالية¹ :

1-1- مخاطر السوق :

و هي مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات الاقتصادية الكلية (تغيرات هيكل الطلب , هيكل الإنتاج) أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية حالتي الكساد و الراج (

1-2- المخاطر الائتمانية :

و هي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدنيين على الإبقاء بالتزامات المترتبة بثمنهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من جهة الديون المتعثرة و يدخل المصارف في حالة إعسار الذي يكون عادة بداية الأزمة للنظام المصرفي .

1-3- المخاطر السيولة :

و هي المخاطر التي تنجم عادة عن عدم إقدام المدعويين على سحب ودائعهم مبالغ كبيرة و بشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات و تعتمد شدة و درجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول و المحافظ الاستثمارية لديها .

1-4- العدوى :

و يقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالثأثير على مصارف أخرى و يزداد اثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي و يعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي .

1-5- الخطر المعنوي :

يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية في تحديد اتجاهات سياسية الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الالتزام بتوجيه القروض نحو القطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعا جدا , في حين إن توقعات التشديد على المدى البعيد غير مؤكد إلا انه يأمل أن يتم تحمل المخاطر الترتب على ذلك من قبل الغير (الدولة و المؤسسات الدولية).

1- عبد الله إبراهيم القويز , مرجع سابق , ص 05.

المطلب الثالث : عرض بعض الأزمات المالية :

-الأزمة المالية و المصرفية قبل القرن التاسع عشر :

تعد أزمة السندات لأجل عام 1637 في أوروبا الناتجة عن المضاربة في الأزمات المالية الأولى في تاريخ الأزمات المالية العالمية و كانت نتيجة لانخفاض الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين في ذلك الحين تلي ذلك أزميتين متتاليتين في سوق الأسهم و ذلك عام 1720 في فرنسا و إنجلترا كانت تخص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد آنذاك .

و بعد تلك الأزمات جاءت أزمة الذعر الجماعي في البنوك 1797 و هي أول أزمة دعر مالي في التاريخ حدثت في إنجلترا و تسبب في إفلاس أكبر مصرف هناك 1.

- أزمة الكساد 1929 :

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى , شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية , و استفادة المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الاقتصادي عن طريق بعض سياسات الاقتراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شاهدها هذه الفترة , لكن هذا الاستقرار ما لبث أن أخذ في انفجار أزمة 1929 , و التي تعد أشهر الأزمات المالية التي شاهدها للاقتصاد العالمي و أفواها أثرا , حيث انطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" أد هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 % ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على هذا النحو ثم ما لبث إن امتدت آثار بشراصة على الجانب

1- الداوي الشيخ , الأزمات المالية العالمية , انعكاساتها و حلولها , بحوث مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي , جامعة الجنان , لبنان , 2009 , ص 03.

الحقيقي للاقتصاد الأمريكي و ما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي مرت هذه الأزمة بمراحل أهم¹ :

- ✓ انطلقت الأزمة من بورصة " وول ستريت" بالولايات المتحدة الأمريكية 24 فيفري 1999.
- ✓ في عام 1931 انتقلت الأزمة إلى ارويا (فرنسا , انجلترا , ألمانيا) ثم أجزاء من إفريقيا .
- ✓ في 1932 انتقلت إلى باقي ارويا باستثناء روسيا, كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها الغربية .

الفرع الأول : أسباب الأزمة :

إن هذه الأزمة ليست إلا حلقة ضمن سلسلة الأزمات الدورية التي يسقط فيها النظام الرأس مالي , بحيث أي ارتفاع إنتاج الفلاحي و الإنتاج الصناعي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تكس البضائع حتما أدى المواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من اجل شراء مواد الاستهلاكية و الأجهزة , فزاد ذلك من حدة الديون .

و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على فكرة الكلاسيكي , تدعم فكرة انوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى عدة التوازن و القضاء على الكساد القائم خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض الطالة مؤقت , كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له و نتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية و ارتفعت أسعار الأوراق المالية و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركات

1- ستاد نجي نكو , الأزمة النقدية في النظام الرأس مالي , أصلها و تطورها , ترجمة محمد عبد العزيز , مطبعة جامعة بغداد , 1979 , ص 104-106.

و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها , و زاد عدد المتدخلين في السوق المالي من أفراد , مضاربين , شركات سمسرة , و اسر أمريكية .

و قد استمرت الحكومة توفير القروض السهلة , حتى الوقت التي اندلعت فيه الأزمة , و قد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربح الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس مال الأمريكي , و هكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف من 40000 مليون \$ سنة 1923 إلى 10000 مليون \$ سنة 1923 .1

الفرع الثاني : نتائج الأزمة 1929 .

لقد سببت أزمة 1929 أثارا اجتماعية و اقتصادية (بطالة , إفلاس , انخفاض في الإنتاج , انخفاض في الأجور و الأرباح) , و التي كانت تؤدي النظام الاقتصادي الرأس مالي ذاته , فلقد تضررت المؤسسات البنكية و انهيار الإنتاج أفلحي و الصناعي بفعل انخفاض الأسعار و تراجع الاستهلاك فتأزمت المبادلات العالمية , كما انتشرت البؤس و تزايد العاطلين و تكاثرت الهجرة القروية .

أحيت الأزمة الصراعات الاستعمارية , كما أدت إلى وصول أنظمة ديكتاتورية لحكم بعض الدول كالنازية في ألمانيا و الفاشية في ايطاليا .

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدولة الصناعية حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 37 % سنة 1929 إلى 94% سنة 1933 , و كذا في اليابان من 166 % سنة 1929 إلى 136 % سنة 1933 , هذا الانخفاض كنه انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح و تراكم رأس المال و على النشاط الاقتصادي ككل , يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة و انخفاض الأجور , ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929 إلى 75.8 % إسترليني سنة 1932 و كذا بالنسبة لألمانيا , كانت

الأرباح 315 مليون مارك 1929 لتتخض إلى 72 مليون مارك عام 1932 , و هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى انخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأس مالية , و كل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاط رأس المال الذي انخفض ليصل إلى 1.6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية , أما في إنجلترا فقد كانت 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933 , و إضافة إلى هذا فإنه بين سنتي 1929 و 1933 انخفضت أسعار المنتجات بـ 14.7 % و بصفة عامة , فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (الولايات المتحدة الأمريكية , اليابان , فرنسا , ألمانيا , إنجلترا , و بريطانيا) انخفاض في دخلها الوطني يقدر النصف , كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40 % مقارنة بسنة 1929 , و 74 % مقارنة بحجمها العادي ¹ .

- الأزمة المكسيكية (1994- 1995) :

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ نصف العقد الثامن من القرن العشرين في أعقاب عد كامل من ركود النشاط الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك في خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعدها لجأت الحكومة المكسيكية إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة اعتباراً من عام 1985 هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي , و دعم اقتصاد السوق , كما سعت إلى استناب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمار فيها , و ساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان :

❖ العامل الأول داخلي :

و هو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها .

❖ العامل الثاني خارجي :

و هو انخفاض في سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و نجحت في الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم , و استئناف النمو

1- محمد لخضر بن حبيلى , "الأزمات الاقتصادية , فعلها ووظائفها في البلدان الرأس مالية المتطورة و النامية , 1995 ص

الاقتصادي الذي لغ المتوسط 31 % سنويا بين عامي (1989 و 1994) و كان في أوج رواجه عام 1990, حيث شهد هذا العام موجة تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك , عد جولة ناجحة من المفاوضات المكسيكية شان ديونها الخارجية , غير أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 وضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج , عجل بالأزمة المالية .

الفرع الأول : أسباب الأزمة في المكسيك :

يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيك ما يلي :

- ❖ تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية , و اختفاء التدهور من المدخرات الخاصة و إزاء العجز في حساب العمليات الجارية , الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرامج الإصلاح الاقتصادي .
- ❖ الارتفاع الكبير في استهلاك و في استيراد السلع التي يعتد إن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم البيزو .
- ❖ يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي قصير الأجل , و التوسع في الائتمان الممنوح لجهاز المصرفي , من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك , و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على الاستقرار العملة .
- ❖ إن تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية على الاقتصاد المكسيكي , حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ40 % من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 , و يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير مباشرة , و أسباب سياسية داخلية , و كذا التساهل في السياسة النقدية خلال 1994 , حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و الممنوح

للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية و البنوك التنموية , كما لا تنسى قرار الحكومة بتقويم البيزو و تخليها عن إدارة نظام سعر الصرف 1 .

❖ الاتفاق الحكومي , فبعد تقلص العجز في ميزانية الدولة من بالنسبة للنتائج الداخلي الخام سنة 1987, إلى اقل من 1 % ما بين سنة (1992-1993) و حتى من خلال نشوب الأزمة سنة 1994 لم يكن العجز في الميزانية فوق 1/2 بالنسبة للنتائج الداخلي الخام , و لقد ساعد هذا الأداء الجيد الانخفاض في تسديد الفوائد من جهة , و كذلك انخفاض في النفقات الغير خاضعة لفوائد طيلة هذه الفترة , أو على أساس أسعار الصادرات , فإننا نجد خلال مدة (1987-1994) التي كانت فيها نظام الصرف شبه ثابت , فإن الارتفاع في الإنفاق الحكومي معبرا عنه الدولار الأمريكي قد فاق 12 % سنويا , و إن المداخل ارتفعت هي الأخرى بما يقارب 15 % سنويا 2

الفرع الثاني : نتائج أزمة المكسيك

❖ رهن الصادرات المكسيكية خاصة البترول في عقود مستقبلية للولايات المتحدة التي دمت اعتمادا ماليا لمكسيك يقدر بـ 50 مليار \$ الواجب تسديد ما بين 3 سنوات إلى 5 سنوات .

❖ من آثار الإصلاحات التي اعتمدت للخروج من الأزمة إلى قدان في الشهرين الأولين لسنة 1995 أكثر من 750 ألف عامل مكسيكي لوظائفهم تلي ذلك تسريح عدد كبير من الإجراء في الأشهر اللاحقة .

❖ هبوط الأجور الحقيقية للعمال المكسيكيين نسبة 30 % في عام 1995 و حسب تقديرات مجلس القوة العاملة المكسيكي, لقد خسر معدل الوسطى لأجور

1- إبراهيم نصار , الأزمة المالية في دول النمو الآسيوية , مظاهر , الأسباب , الدروس المستفادة , مركز البحوث الشرق الأوسط , جامعة عين شمس 1998 , ص 01.

2- عولمة أعمال , ترجمة رياض حسن , تدقيق ثانيا بشارة , الطبعة الأولى , دار الفارابي , لبنان 2001 , ص 77 - 85

54. % من قيمه الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المقارنة مع باقي السلع 1 .

❖ لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أدى توقف المكسيك عد سداد ديونها الخارجية , ثم انهيار العملة الوطنية مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي و الولايات المتحدة الأمريكية تقدم قرض قدره 40 مليار دولار , استخدمته المكسيك لخدمة ديونها 2 .

❖ إن فهم مشكلة أزمة الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها , حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري .

❖ إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا , حيث أدى انخفاض هذا الاحتياطي

❖ إن اعتماد على التدفقات الرأس مالية المتقلبة , بسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتقلبة , بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي .

❖ نستنتج إن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسد في تقويم سعر الصرف و تحرير الأسواق , بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقدي الدولي , و على المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك و توفير السيولة النقدية كانت هذه

1- سينغ كفالجيت " عولمة المال " ترجمة رياضة حسن , تحقيق ثانيا بشارة , الطبعة الأولى , دار الفرابي , لبنان 2001 , ص 77-85

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون , قضايا اقتصادية معاصرة , الناشر قسم الاقتصاد , الإسكندرية 2005 , ص(128-129)

الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من إنتاج المحلي لسنة 1997 (يستهلك على مدى 30 سنة) ¹.

- أزمة أكتوبر 1987 :

إن الأزمة التي شاهدها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 و المتمثلة في الانخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية قد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع , و توقع حدوث أزمة اقتصادية عام بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول , بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف , كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة , مما دفع بجملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها , الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و إن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشتررون وقد أدى تفاقم الأزمة , في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي , نظراً لأن جزعاً هاماً من أوراق المالية محرر بالدولار , و لجوء حثها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية , و زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى .

و كان لجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10 % على الادخار و الاستثمارات تأثيراً سلبياً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها, بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في الولايات الأمريكية في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصاد متسارع أفضل مما كان متوقعا , ثم أدى إلى انخفاض الحاد في أسعار

1- سماح نجيب , الازمة المالية , رؤية اشتراكية , 2006-08-26 , مودود على الموقع الالكتروني :
2- www.echetikakiyou.com.pdf تاريخ الاطلاع : 2015-03-15 , على الساعة 15:00 مساء .

البتول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك¹.

الفرع الأول : أسيا حدوث الأزمة

1-1- أسباب تتعلق بكفاءة السوق : هناك 3 تفسيرات و هي 2 :

- ❖ الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها , حيث شاعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة , و انتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات الآلية .
- ❖ الانهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى ما تفوق بكثير قيمتها لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها .
- ❖ انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكها الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي .

1-2- أسباب أخرى³:

- ❖ استمرار العجز في الموازنة الأمريكية , و في هذا الصدد فكرت حكومة " ريقانا " بتخفيض العجز بـ23 مليار دولار و ذلك تخفيض النفقات و زيادة الضرائب و بعد فشل الوعود إصلاح الأوضاع , أدى ذلك إلى فقدان الثقة الحكومة .
- ❖ رفع أسعار الفائدة بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية , لذلك اضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة , و قد أقدمت من اليابان و الدول الأوروبية إلى ذلك

1- مروان عطون , الأسواق النقدية و المالية (بورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال) , الجزء 2 , ديون المطبوعات , جامعة الجزائر , 1993 , ص ص 100-101 .
2- منير إبراهيم هندي , الأوراق المالية و أسواق رأس المال , توزيع منشأة المعارف , الإسكندرية , مصر 1997 , ص ص 602-603 .
3- الصافي وليد احمد , سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية , رسالة ماجستير , علوم الاقتصاد , معهد العلوم الاقتصادية 1997 , ص ص 134-135 .

لمنع خروج رؤوس الأموال , الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و هبوط أسعارها .

❖ تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية و ذلك منذ سنة 1985, بنسب جد عالية , و قد لعبت تصريحات وزير الحربية الأمريكي دورا مهما في إقبال قوي على بيع الأسهم , حيث أقر انه يفضل انخفاض أسعار الصرف الدولار على رفع سعر الفائدة , مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت .

❖ التعامل عن طريق احدث الوسائل و الأساليب الالكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من السوق إلى أسواق أخرى .

الفرع الثاني : نتائج الأزمة :

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها , توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدثها أزمة 1929 و في 17 أكتوبر 1987 – بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها , حيث فقد مؤشر " دوا جونز " 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر — 500 مليار دولار خاصة و إن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء ' و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس " ريقن " بتشكيل لجنة مراقبة هذا النظام , في حالة ما آدا كان التغيير في مؤشر دوا جونز يفوق 50 نقطة .

بدأت محاولات حكومات الدولة الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية قطاعها البنكي , فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس و انهيار جهازها المصرفي .

بدأت محاولات حكومات الدولة الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية قطاعها البنكي , فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس و انهيار جهازها المصرفي

استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي , خضوع الدولة المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي¹.

- أزمة النمو الآسيوي 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمو الآسيوي) انهيارا كبيرا مند يوم 10-02-1997 و الذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون ابتدأت الأزمة من تيلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد , فانخفض مؤشر(Hang seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة مند أكثر من ثلاثين سنة إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بوصات نظرا ما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7%- 8% كمتوسط) , و تنوع قاعدتها التصديرية , و اندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية2

الفرع الأول : أسباب الأزمة الآسيوية :

1-1- الأسباب المباشرة³ :

❖ عرفت دول الجنوب شرق آسيا تباطؤا اقتصاديا حقيقيا ما بين 1995-1996 حيث حدث

انحطاط لتجارة السلع الالكترونية على المستوى العالمي

❖ عجز في الميزان التجاري في هذه الدول , و هذا راجع إلى عدة عوامل منها :

- انخفاض تنافسية الأسعار في بداية 1995 , و ذلك يقع ارتفاع قيمة الدولار , حيث إن عملات معظم دول جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة الدولار الأمريكي , كما قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994.

1- منير إبراهيم هنري , مرجع سابق , ص 605

2- دونالد ماشيسون , الأزمات المالية في الأسواق الناشئة , مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي , العدد3 , جوان 1999 , ص 29.

3- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي , العولمة المالية و إمكانات التحكم , الإسكندرية , دار الفكر الجامعي , 2003 ص 92 .

- المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث (الهند , فتنام)
- تحرير التجارة السلع و الخدمات في إطار جولة لأورغواي عام 1994
- ❖ كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالاستثمارات الغير المنتشرة مثل الاستثمارات المحفظية , القروض القصيرة الأجل , هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطوق وجود أسعار الصرف , , ذلك إن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار .

1-2- الأسباب المعقدة : و تتمثل فيما يلي :

❖ الإقراض و الاقتراض من البنوك :

ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساسا من عمليات الاقتراض و الإقراض التي تقوم بها البنوك , فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو اعتماد على الإقراض من البنوك كي تزيد رأس مالها بمعدل اكبر من إصدار الأسهم و السندات و ثبات أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار , أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار , كما إن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة و هذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض و الاستثمارات

❖ ضعف المؤسسات الحكومية :

إن السرعة التي نمتها الاقتصاديات الآسيوية و حررتها أسواقها المالية , تعني تطوير النظم المالية في بعض هذه الاقتصاديات لما يتماشى مع التطور في أسواق أموال , فكانت هناك معايير اقتراض غير دقيقة و نظم إشراف ضعيفة المستوى و استغلال سيء لرأس المال , إن إحدى المشكلات التي واجهت النظام المصرفي في الدول افتقارها إلى أشخاص ذوي خبرات , و المحللون إلى أن البنوك الخاصة , المؤسسات المالية الأخرى تطورت و نمت في اقتصاديات النمو الآسيوية و كثيرا ما لجأت إلى البيروقراطية¹.

1- احمد يوسف الشحات , الأزمات المالية في الأسواق الناشئة , القاهرة , دار النيل لطاعة , 2001, ص 33.

❖ المضاربة :

إن أسواق النقد المالية الأجنبية قد تطورت أساسا , و نمت كي تخدم المستوردين و المصدرين , فان الأغلبية الكبيرة (95%) من الصفقات التي نمت في هذه الأسواق كانت في شكل عمليات رأس مالية , و هذه الصفقات قامت بها الشركات و الصناديق المالية و المضاربون الآخرون , لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية , إنما هذه الصفقات تتحدد بالسياسات النقدية و التوقعات و التنظيمات الحكومية¹.

❖ تكنولوجيا سوق رأس المال :

إن التغييرات في تكنولوجيا سوق رأس المال قد حدثت في الأدوات المالية المتاحة , و في تكامل أسواق المال على نطاق عالمي , ففي ظل انتشار تحويلات الأموال الكترونيا , و في ظل توفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة كبيرة , و هذا ما أدى إلى زيادة المشاكل الموجودة في السوق , و التي يمكن أن تؤثر على الأسواق مالية أخرى².

الفرع الثاني : نتائج الأزمة على اقتصاديات جنوب شرق آسيا :

❖ الانخفاض في قيمة العملة الدولية المعنية نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أثمانها³.

❖ كانت معظم دول الجنوب شرق آسيا من طالة متصاعدة بسبب زيادة إعداد أعمال المعروضين للتسريح و قد بلغ العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في اندونيسيا عام 1998 نحو 95 مليون شخص من قوة العمل التي تضم أكثر من 90 مليون شخص , و قد أفادت تقديرات وزارة أعمال الاندونيسية بان عدد العاطلين عن العمل في وقت وقع الأزمة 6 مليون شخص , إضافة إلى 3 مليون شخص تعرضوا لتسريح في عام 1998.

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي , ص 100.

2-Rapport annuel2003, Banque central européenne , 2004 , p 105.

3 - عرفات تقي الدين , مرجع سبق ذكره , ص 206 .

- ❖ هبوط حاد في عائد الاستثمار و في حجم التدفقات الاستثمارية إلى المنطقة , و قد فقدت منطقة قوة الجذب التي تملكها النسبة لتدفقات الاستثمارية الأجنبية , بسبب فقدان المنطقة لخصائص الاستقطاب التي كانت تملكها قبل الأزمة .
- ❖ من جانب آخر استفادة الدول الآسيوية بانخفاض كبير في سعر عملاتها الذي أعطى لها طاقة تصديرية جديدة علما بان 50 % من إنتاج هذه البلدان موجهة للتصدير , و بذلك ممكن للدول جنوب شرق آسيا إن تحول الضعف إلى مصدر قوة بعد تجاوز مرحلة التصحيح .
- ❖ تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة و توجهها نحو دول أخرى في ارويا الشرقية و في الشرق الأوسط , العصر الذهبي للتدفقات الاستثمارية بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا انتهى.

حوصلة الفصل الأول :

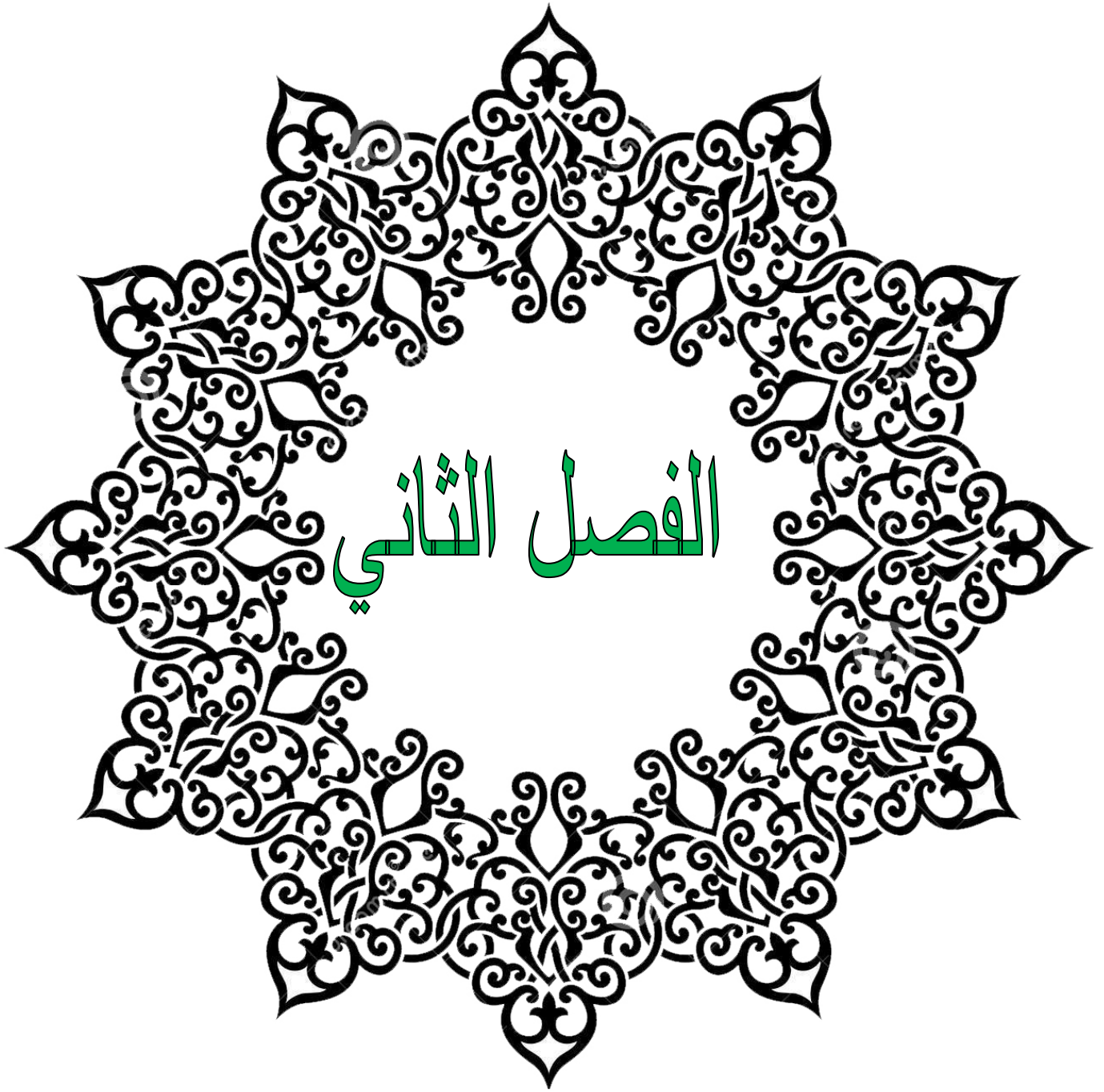
نستخلص من الفصل الأول إن الاقتصاد على مستوى العالم عانى مجموعة من الأزمات المالية الدولية مند أزمة الكساد العظيم سنة 1929 إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997 , و ترجع أهم أسباب هذه السلسلة من الأزمات إلى اضطرابات في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال , و تشوهات النظام المصرفي , رغم الآثار السلبية التي خلفتها هذه الأزمات , إلا أنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي و البنكي , تقاديا لحدوثها مستقبلا و محاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى .

فالأزمة المالية العالمية تعتبر من المخاطر التي تهدد اقتصاديات دولة سواء كانت متقدمة أو نامية و لكن يمكن الاستفادة من هذه الأزمة في بعض الدول النامية من اجل تحسين اقتصادها , و إن الأزمة المالية العالمية موجودة من قديم الأزل , و انه يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها بفترة , و ذلك من اجل إيجاد حلول أو تجنب هذه الأزمة بحيث تصبح الخسائر ضئيلة جدا , و لا تؤثر في اقتصاد الدولة أثناء حدوثها .

و من خلال ما سبق نستخلص إن

- رغم تعدد الأسباب لنشوب الأزمات إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العدد من الأزمات المالية و المتمثل في توسيع المنح الائتمانية و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انهيار أسواق الأوراق المالية .

- معظم الدول التي تعرضت للازمات ليس لديها القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمة , و الحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية .



تمهيد:

دخل العالم في شهر سبتمبر 2008 مسار أزمة اقتصادية ومالية عاصفة ، عرفت بأزمة الرهن العقاري، التي دمرت السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في مختلف دول العالم ، وما لبثت الخسائر أن توالى فأثرت في قدرة عدد من كبريات المؤسسات التمويلية الأمريكية على تقديم السيولة الائتمانية.

و بلغت الأزمة المالية ذروتها بحدوث انهيار شبه كامل في مجال الإئتمان العقاري ثم تزايدت مضاعفاتها لكي تنتقل إلى قطاعات الصناعة و التجارة إضافة إلى أزمة السيولة النقدية التي أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها ، كما عالجت المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة منذ 2007 وتأثيراتها على الاقتصاد.

لقد اعتاد العالم على أسعار الغذاء المنخفضة نسبيا في الثمانينات والتسعينات ومنذ عام 2006 تصاعد أسعار الغذاء على نحو واضح في الضغوط التضخيمية العالمية، بحيث أصبحت أسعار الغذاء مؤشرا أقوى للضغوط التضخيمية خصوصا في الدول النامية حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتطوري للأزمة المالية 2008

المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول ، أما رأس المال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية ، مثل الآلات والمعدات والأبنية وأما الأصول مالية، وهي حقوق ملكية رأس المال المادي مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهي تسمى مشتقات مالية ، ومنها الإدخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، و هي تسمى مشتقات مالية، و منها العقود المستقبلية و النفط أو العملات الأجنبية مثلا¹.

فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة ، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها ، قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة فقاعة سعرية مثلا و الفقاعة المالية أو السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا، هي بيع وشراء عمليات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

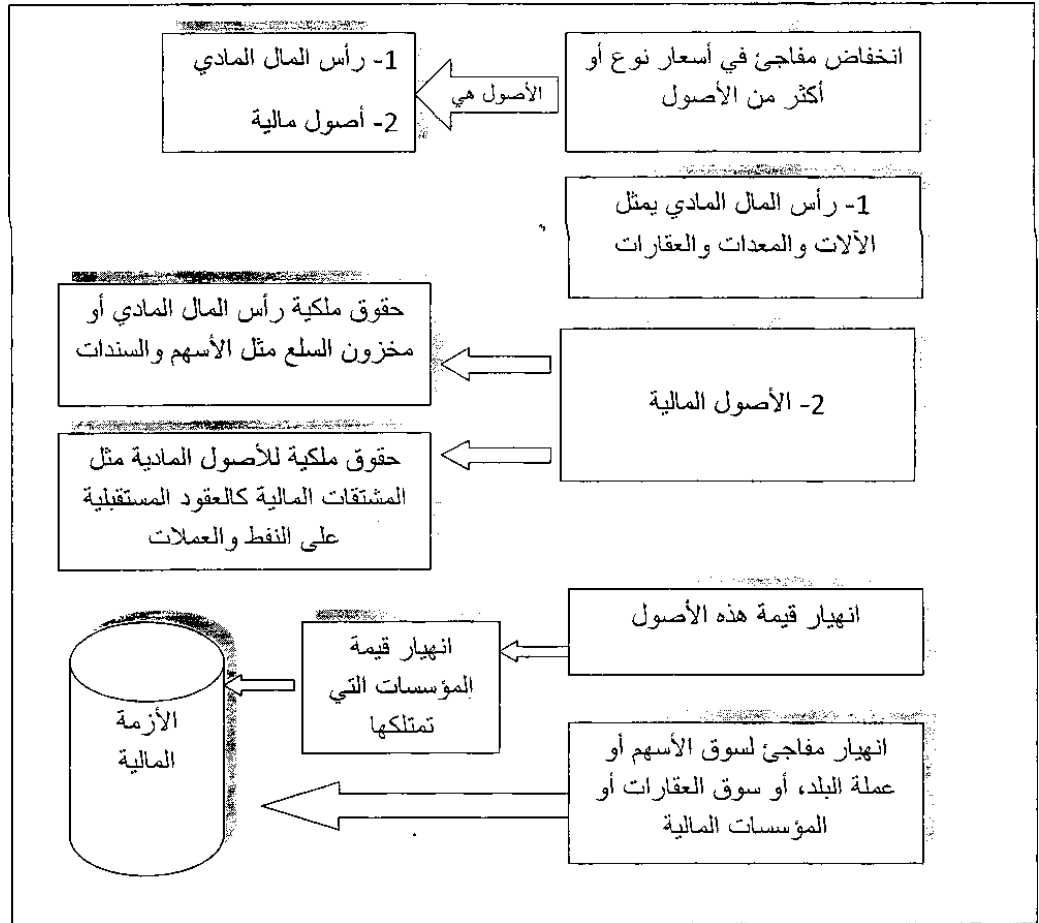
السعر الحقيقي هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل ، كعوائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل مثلا، فلنأخذ منزلا إجاره المهري(500 دولار) مثلا لكن تكون قيمته في السوق أكبر من ذلك بكثير مثل مليون دولار أو أكبر و هذا بالضبط ما تسبب الفقاعة ، فمن علامات الفقاعة إذن بيع و شراء الأصول بحثا عن الربح الرأسمالي المتوقع (الارتفاع في القيمة السوقية للعقار) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (الإيجار الشهري للمنزل على سبيل المثال).

والفقاعة تنشأ عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرزه عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة، والمضاربة هي عملية بيع وشراء الأصول بأنواعها لذاتها للاستفادة من تقلبات سعرها، وليس من أجل استخدامها استخداما عاديا، مثلا بيع وشراء أصل مادي بدون استخدامه أو بيع وشراء العملات الأجنبية ليس بغرض تمويل التجارة أو تمويل الاستثمار²

1 إبراهيم علوش، المعرفة-تحليلات- نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية المتوفرة على الموقع الإلكتروني: www.eljazeera.net/NR/...FF5Af34-C893-49DD-B44E-21202cccBAC يوم 2015/02/14.

2 ميلود عبد الحفيظ المغيوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة إلى ندوة طرابلس 2009/01/20، على الموقع الإلكتروني: ENERGYPRINCING2009.COM/l.doc

ويمكن تلخيص تعريف الأزمة في الشكل رقم 01 : الأزمة المالية العالمية



المصدر: مفتاح صالح، أبحاث اقتصادية وإدارية (الأزمة المالية العالمية)، العدد 8، ديسمبر 2010.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية لـ 2008

تعود خلفية الأزمة حسب المحللين الاقتصاديين إلى خشية أصحاب القرار في أمريكا عندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بصدمة اقتصادية نتيجة لتدمير مركزي التجارة العالميين في نيويورك في أن يؤدي ذلك إلى حالة انكماش اقتصادي محقق فقامت الحكومة بتشجيع البنوك على الإقراض عن طريق سياسة البنك المركزي بالتخفيض المثالي لإنجاز الفائدة مما أدى إلى هبوط أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جدا خلال الفترة 2002~ إلى نهاية 2005 وهو ما يعرف بالأموال الرخيصة و انخفاض أسعار الفائدة حتى وصلت إلى 01% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض وتزايد الطلب عليها

— التوسع في الإقراض الاستهلاكي والإقراض العقاري من أجل تحقيق أرباح سريعة وطائلة من وراء الإقراض لقطاع الإنشاءات والمساكن بشكل غير مسبوق في التاريخ وبدون تكوين الاحتياطات الكافية وتجاهل مبادئ وأصول العمل المصرفي في عدم الإقراض لقطاع واحد أكثر من النسب المتعارف عليها عالمياً، فزاد انكشاف تلك البنوك لقطاع الإسكانات بشكل مخيف.

بلغت الديون الفردية 9.2 ترليون دولار تشكل الديون العقارية منها نحو 6.6 ترليون كما بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 ترليون دولار بذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 برليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت الطالة نحو 5% وصل التضخم إلى ما نسبته 3%³ وقد وضعت القواعد التنظيمية حدوداً قصوى لأسعار الفائدة وحدوداً للقروض العقارية وفتحات السداد، وأسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري و أتت إلى صعوبة حصول المستهلكين (القطاع العائلي) على القروض العقارية، ومع تحرير أسواق الرهن العقاري الذي بدأ في أوائل الثمانينات في العديد من الدول المتقدمة ظهرت الضغوط التنافسية من جهات الإقراض غير التقليدية، وكانت النتيجة أن أصبحت الأسعار أكثر تفاعلاً واتسع نطاق الخدمات المتاحة، مما أدى إلى زيادة فريدين المستهلكين للحصول على القروض العقارية غير أن عملية التحرير اتخذت أشكالاً متعددة في الدول المختلفة.⁴

ففي الولايات المتحدة تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة في أوائل الثمانينات، وفي الوقت ذاته ترتب على نشأة سوق ثانوية للرهن العقاري لسهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق أسواق رأس المال ، فأدى ذلك إلى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري.

وفي بريطانيا كان رفع قيود الائتمان هو المدخل الأساسي للتحرير عام 1980، مما كثف الضغوط التنافسية في سوق الرهن العقاري ، وفي كندا وأستراليا ودول شمال أوربا كان تحرير أسواق التمويل العقاري يسير بخطى حديثة تسبب و كتمل تقريباً بحلول أواسط الثمانينات.

3 علي عبد إله شاهين، متوفر على موقع الأنترنت WWW.iugaza.edu نفس اليوم

4 نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية، و أثرها على الإقتصاد العربي

وفي كل هذه الدول كان إلغاء الحد الأقصى للإقراض ولأسعار الفائدة على الودائع إلغاء القيود على الائتمان وزاد فتح المجال أمام زيادة التنافس في قطاعات جديدة بسوق الائتمان ففي الولايات المتحدة وكندا و أستراليا ارتفعت نسب إجمالي قروض المستهلكين الأفراد من المؤسسات المالية غير المصرفية عام 2007 إلى ما يزيد عن ضعف ما كانت عليه في الثمانينات، واقترن هذا التحول باستحداث أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات إقراض أكثر مسايرة للتطورات ، وأسهمت كل هذه الثغرات في سرعة نمو الائتمان العاري في هذه الدول.

بعد تحرير أسواق الرهن العقاري، أبهجت جميع الاقتصادات المتقدمة إلى اعتماد نماذج أكثر تنافسية من التمويل العقاري تفسح المجال أمام المستهلكين للحصول على القروض المرتبطة المساكن بسهولة أكبر، بفضل زيادة تنوع مصادر التمويل.

مما أدى إلى حدوث طفرة عقارية كبيرة في أرجاء أمريكا وارتفعت أسعار العقارات بشكل فقاعة أخذت تكبر وتكبر بشكل مضاعف خلال فترة من 2002 إلى 2006.

وقامت بإقراض أصحاب العقار السابقين بضمان عقاراتهم الحالية المتزايد السعر، بما يعرف بالـ

Second Mortgage

كما تم استعمال أسلوب جديد في اجتناب الفوائد بشكل متغير.

فشل ملايين المقترضين عن تسديد ديونهم للمصارف حوالي (3) مليون مقترض بحجم يصل إلى (600) مليار دولار بعد رفع الفائدة في العالم 2004.

زيادة في تسديد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريث الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

لجوء المصارف إلى شركات تأمين على الائتمان كبديل ضرورة جودة مراكز المقترضين ودون مراعاة التركيز في قطاع التأمين وسيطرة شركة واحدة على السوق (AIG) للتأمين.

تقصير مؤسسات التصنيف الدولية RATTINGCO في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأمريكية اعتمادا على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا لأنها صادرة عن بنوك قوية (Mody-fitish)

غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين و الرهن العقاري.

درجة التشابك الكبيرة بينها و خصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة في مجال التمويل العقاري بصفة خاصة، من ناحية أخرى هناك خاصية أخرى يتميز بها القطاع المالي وهي أنه عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى، التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيدا، ومن ثم يلجؤون إلى سحب ودائعهم وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية حتى لو كان وصنعها جيدا وسليما ، وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت ورقة واحدة من أوراق لعبة الدومينو انهارت باقي الأوراق لذا نجد أن تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمرا ضروريا.

المطلب الثالث: مظاهر الأزمة المالية

تدهور مؤشرات الأسواق المالية بصفة عامة، وتدهور أسعار الأسهم ر انخفاض سهم بنك أوف أمريكا من حوالي 98 دولار عام 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل 2008
بلغ العجز الأمريكي 164 مليار دولار خلال شهر من سنة 2008.

بنك أوف أمريكا يعتزم إلغاء 35 ألفا وظيفة بعد اندماجه مع بنك ميريل لينش.

شركة جنرال موتور تعتزم إعلان إفلاسها.

دخلت العديد من الاقتصاديات مثل الاقتصاد الأمريكي ، والاقتصاد الألماني والاقتصاد الانجليزي والروسي مرحلة الركود.

انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى ، وأيضا في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية.

تراجع الإنفاق الحاصر وهو ما أدى إلى كساد شديد.

تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية.

فقدان عام الوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في الكثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد 20 مليون شخصا وظائف عام 2009 ليصل إلى 210 مليون عاطلا عن العمل.

تسجيل خسائر كبيرة لنتائج عام 2008م والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز المصرفي تجاوزت 3 تريليون دولار

إعلان شركة التأمين AIG وهي أكبر شركة في العالم عدم قدرتها على الوفاء تجاه عميل تقريبا مما دفع إلى مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

- إعلان كثير من المؤسسات الأمريكية مثل مورجان ستانلي جولدمان ساكس إفلاسها وآخرها في سبتمبر 2008

إعلان بنك Lehmann Brothers إفلاسه ، قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في يوليو 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أمريكي.

طلب العديد من الشركات تقديم مساعدات حكومية لها ر مثل جنرال موتور، وفورد وبي أم دبليو وتويوتا....الخ)م

وعليه تتلخص مظاهر الأزمة المالية في ثلاث أزمات رئيسية هي :

1- أزمة سيول : انتقلت الأزمة بشكل إلى بقية البلدان المتطورة وإلى الأسواق المالية.

2- أزمة تسنيد: كان التسنيد قناعا لقروض هالكة أصلا مغطاة برهونات منتفعة لقطاعه .

3- أزمة ثقة بأسواق رأس المال: اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة

السوقية ل8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام

من أعلى مستوياتها إلى أدناها Morgan Stanley تراجمت مؤشرات خلال السنتين الماضيتين مؤشر Morgan Stanley خلال السنتين 2007-2009.

الجدول رقم 01: الأزمة المالية العامية:

المطلب الرابع: المراحل الكبرى في الأزمة المالية :

- فيفري 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة وبسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. 5
- أوت 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سو السيولة.
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أربعا النقط إلى 3.50% و هو إجراء ذو حجم استثنائي ، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% و بين جانفي ونهاية أفريل.
- 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك نيويورك .
- 11 مارس 2008 : جي بي مورغان تشيز • يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستينرز بسعر متدن ومع المساعدة المالية الاحتياطي الاتحادي.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تمنع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك و فاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008 : اعتراف بنك الأعمال ليمان برانرزا بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصاريف الأمريكية وهو بنك أوف أمريكا شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش . عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق
- المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.⁶

5- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية (رؤية إسلامية)، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في الأفق والتحديات، جامعة شلف، يومي 25—26 نوفمبر 2008

6سامي بن إبراهيم السويلم. المرجع السابق

- 16 سبتمبر 2008: الاحتياط الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم أي أي جي المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 0/09.79 من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويدتي أس بي يشتري منافسه أشابي أو أس المهددة بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً بشأن خطة اتقاء المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008 : الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فوزنيس في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008 : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك برادفورد وبينغي
- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الالتقاء، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة ، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصاريف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك سيتي غروب الأمريكي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية.¹

المبحث الثاني: الأزمة المالية على أسعار الغذاء عالميا:

المطلب الأول: عوامل ارتفاع أسعار الغذاء في العالم:

عادت أسعار السلع الغذائية إلى الارتفاع أخيرا إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في كثير من دول العالم ، وبصفة خاصة الدول الفقيرة ، الأمر الذي يعكس تراجع معدلات النمو الإنتاج الزراعي عالميا، وهو ما يشكل تهديدا للعرض العامي من الغذاء ، ومن بين العوامل المؤدية إلى ارتفاع أسعار الغذاء ما يلي :

1- ارتفاع أسعار النفط:

أدى ارتفاع أسعار الطاقة مجددا إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية ومن ثم الأسواق المحلية ، فمعاودة أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى إلى مستويات قياسية مع تنامي الطلب العامي عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على السواء ، أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بنحو 150 بالمئة، ما انعكس على ارتفاع أسعار الغذاء، وتشير التوقعات إلى تزايد هذا الارتفاع إلى أسعار النفط ، وتشير التوقعات إلى تزايد هذا الارتفاع إلى أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط2 فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية ول استهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات أقل تكلفة مناسبة لدخولهم.

2- تأثير تقلبات أسعار الصرف العملات في أسعار المواد الغذائية:

عند النظر في تأثير تقلبات أسعار الصرف العملات في أسعار المواد الغذائية نجد أنها ذات طابع سلبي في معظم حالاتها، إلا أنها في بعض الحالات قد تأتي في صالح الدولة ذات العملة المرتفعة مقابل الدولار.

1سامي بن ابراهيم السويلم. المرجع السابق.

2حنان رجائي عد اللطيف. ارتفاع أسعار الغذاء و تأثيراتها في المنطقة العربية(1نيسان\ابريل2011) على الموقع الالكتروني <http://www.ahramonline.org.eg/policy.aspx?serial=47071> يوم الاطلاع:2015-03-12. على الساعة 18:20

ففي سبيل المثال بين عامي 2006-2008 وفي ذروة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا لم تتأثر دول الاتحاد الأوروبي سلبيا بدرجة تأثر نفسه التي عنتها بقية دول العالم، نتيجة ارتفاع اليورو مقابل الدولار، فسعر صرف اليورو مقابل الدولار أدى دورا؟ إيجابيا في تخفيف أزمة الغذاء عن أوروبا مقارنة بقيمة دول العالم حينها، إلا أنه وسط تطورات أزمة اليونان وتأثيرها الملبى في سعر صرف اليورو مقابل الدولار، المتوقع أن تلقي أسعار الغذاء المرتفعة بظلالها على أوروبا بشكل ملموس في الفترة المقبلة، فالمواد الغذائية في أنحاء العالم مقيمة بالدولار، وعند تذبذب سعر الصرف الدولار مقابل العملات نجد أن أسعار المواد الغذائية تتحرك في اتجاه حكة سعر صرف عملات الدول المختلفة نفسها مقابل الدولار كما أن تأثير أسعار صرف العملات مال ادوار يضع كثيرا من الدول المستوردة للغذاء أمام معضلة حقيقية، فمن ناحية يعد عمل على رفع سعر العملة أمام الدولار مساهما في خفض قيمة الغذاء المستوردة إلا انه من ناحية يعد العمل على رفع سعر العملة أمام الدولار مساهما في خفض قيمة الغذاء المستورد، إلا انه من ناحية أخرى يأتي بتأثير سلبي في صادرات الدولة، سواء كانت صادرات سلعية أو خدمية، وعلى الرغم من التأثير السلبي الكبير تذبذب أسعار الصرف في استقرار أسعار المواد الغذائية .

3-تكدس المخزون :

تتأثر أسعار السلع بمستوى المخزون، فالكثير من السلع الغذائية الرئيسية قابل لتخزين على النقيض من الأغذية القابلة للتلف، وعندما يحدث نقص في المحصول يمكن استخدام المخزون في زيادة المعروض — وكلما قل المخزون بالنسبة إلى استهلاك وهو ما يسمى نسبة المخزون إلى الاستخدام زاد أحجام أصحاب المخزون عن طرح أجزاء من

مخزوناتهم للعرض بأي سعر مهما بلغ ، مدعين أنهم يحتفظون بها للحماية من حالات النقص مستقبلا ، ومن ثم يزداد التأثير صدمات العرض في الأسعار مع انخفاض نسب المخزون إلى الاستخدام¹ .

4—أسباب حمائية:

لقد كانت القيود المعروضة على صادرات الحبوب في روسيا وأوكرانيا بعد نقص المحاصيل من العوامل التي أدت إلى تضخيم الأمر، وبينما يساعد هذا التحرك على الإبقاء على الأسعار المحلية

1حنان رجائي، مرجع سابق

منخفضة ومستقرة فإنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية، ولحظ وجود نمط من الاستجابات السياسية التجارية الحمائية إزاء صدمات العرض خلال طفرات الأسعار السابقة بالنسبة إلى السلع الأولية الغذائية بـماض ذلك ما حدث في فترتي الانتعاش 1973، 1974، 2006، 2007.¹

5—الأزمة المالية العالمية:

إن التدهور المستمر في أسعار الدولار ، واتجاه صناديق الاستثمار العالمية إلى البحث عن مجالات أخرى للاستثمار الآمن ، وتحقيق عوائد مرتفعة ، ومن ثم اتجاهها إلى التحكم والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية ساهمت إلى حد كبير في رفع أسعارها في بورصات السلع الغذائية العالمية، فقد أشارت التقارير الدولية إلى نسب الأزمة المالية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 76 في الفترة من عام 2006 إلى عام 2008 ما أضاف نحو 150 مليون نسمة من سكان العالم إلى قائمة الفقر ، وزيادة توقعات بموت أكثر من 25 ألف شخص يوميا على مستوى العالم بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.²

وعلى الرغم من تعدد أسباب ارتفاعات وتقلبات أسعار المواد الغذائية إبتداءا من تقلبات أسعار صرف العملات، ومرورا بالتغيرات المناخية، وانتهاء بالتغيرات

المطلب الثاني: ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا:

1-ارتفاع أسعار الغذاء ظاهرة غير معتادة: (2007-2011)

إن العالم لم يعهد هذه الظاهرة في الارتفاع لأسعار الغذاء في الثمانينات والتسعينات عندما كانت الأسعار المعدلة للتضخم أقل ما تلك التي سجلت إبان الكساد الكبير عام 1929 مثلما يوضحه الشكل رقم (2)

نلاحظ خلال الشكل رقم (2) أن أسعار الغذاء العالمية لا تزال مرتفعة وتقل الأسعار 5 بالمئة فحسب عند مستوياتها في فبراير 2011 وأسعار الدهون والزيوت 8 بالمئة والمواد الغذائية الأخرى 5

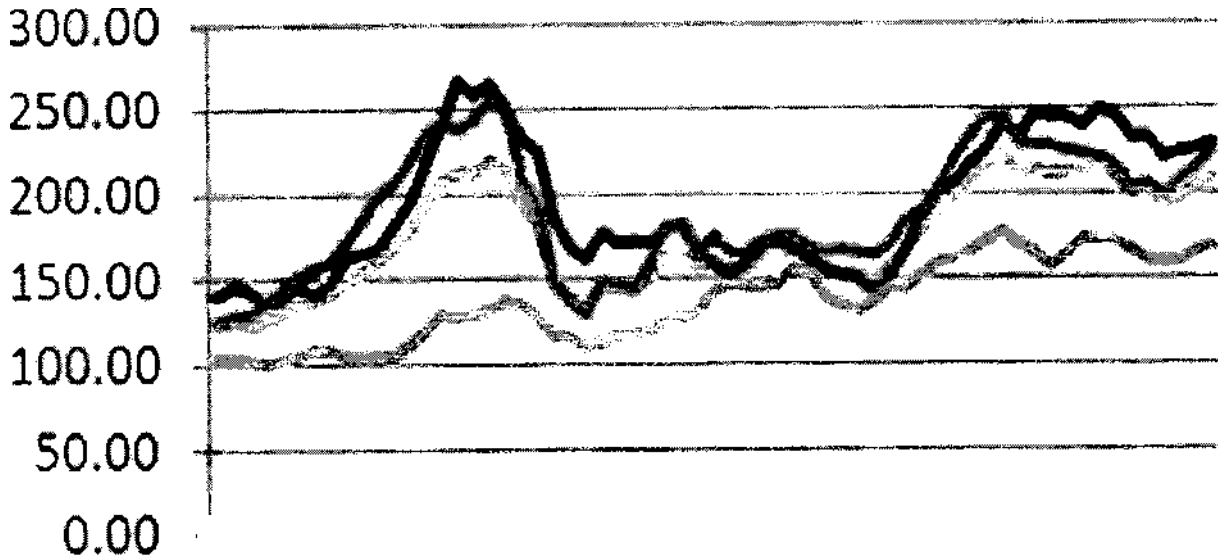
1توماس هيلينج وشون روتش، قائمة لأسعار في ارتفاع مستمر، مجلة التمويل والتنمية(صندوق النقد الدولي) مارس 2011، ص25.

2توماس هيلينج وشون روتش، مرجع سابق، ص26.

بالمئة ومقارنة بمستويات مارس 2011 ، أي التغير السنوي، فإن الأسعار تقل 1% فقط عن مستوياتها قبل 12 شهرا (تقل 1 بالمئة للحبوب، 2 بالمئة للدهون، وصفر بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى).

وعلى الرغم من هذا التغير في الأسعار مقارنة بما كانت عليه قبل عام ، فإن الزيادة المستمرة في الفرع الأول من العام بعد فترة تراجع متواصل تؤكد تقلب أسعار المواد الغذائية¹ والمستجدات الطارئة على طبيعة تركيبة الطلب على الغذاء، إلا أنها تتفق جميعا في آثارها المدمرة في سهوب ودول العالم.

الشكل رقم (3) ارتفاع أسعار الغذائية في العالم

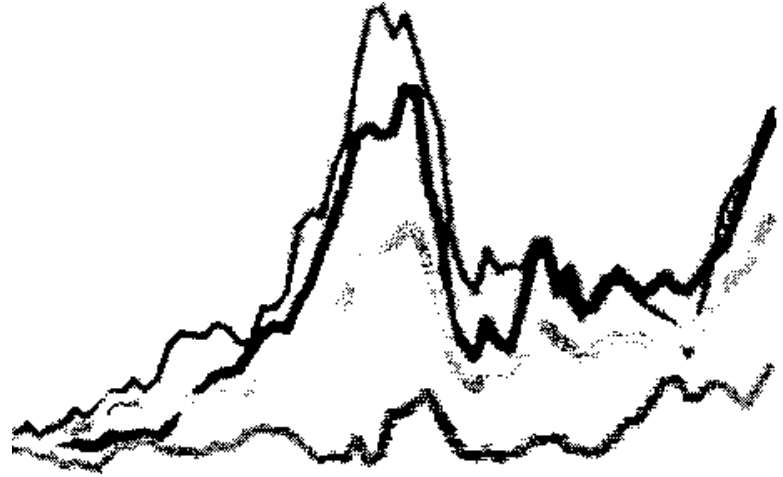


المصدر: البنك الدولي، مجموعة افاق اقتصاديات التنمية.

ملاحظة: يريج مؤشر أسعار الغذاء العامية أسعار التصدير لمجموعة متنوعة من السلع الغذائية في أنحاء العالم بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي 2005=100.

2—مؤشر وجبة الطعام الرئيسية: (2011-2001)

الشكل رقم 04 ؛ مؤشر صندوق النقد الدولي للأغذية الرئيسية



المصدر ؛ توماس هليلبنغ وشون رونتش (قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر) مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي) مارس 2011، ص 25.

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن ارتفاع أسعار الغذاء كان حادا في عام 2010 و لا يزال مستمرا في الصعود ، ويقترب مؤشر الصندوق الدولي لأسعار الغذاء حاليا من مستوى الذروة.

3—مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء:

يستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغير الشهري للأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية، وهو يتألف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعية (أي ما يمثل 55 تسعيرة) مرجحة بنصيب كل مجموعة من مجموعات الصادرات خلال الفترة 2002-2007. بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء 215 نقطة في فبراير 2012، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 1% و تقريبا، ونجمت معظم الزيادة التي شهدتها لمؤشر

في فبراير عن ارتفاع أسعار السكر والزيوت والحبوب، بينما سجلت أسعار الألبان انخفاضا طفيفا بعد ارتفاعها الملحوظ في يناير وينخفض مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء بمستواه الحالي بنسبة 10 بالمئة عن مستويات الذروة (القيمة الاسمية) التي وصل إليها في فبراير 2011.

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 227 نقطة في فبراير، بزيادة نسبتها 2 بالمئة، وبلغت الزيادة أعلى مستوياتها في أسعار القمح الدولية وتليها أسعار الذرة بينما انخفضت عموما عروض أسعار الأرز، ومما ساهم في دعم أسواق القمح قلة المعروض من الإمدادات والقلق بشأن أثر الطقس شديد البرودة في محاصيل هذا العام في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وارتفعت أيضا أسعار الذرة في فبراير.

جاء هذا الارتفاع مدفوعا أساسا بازدياد الطلب على الواردات في آسيا مدعوما بضعف قيمة الدولار وانخفاض أسعار الشحن، وكذلك المخاوف بشأن توقعات المحاصيل في أمريكا الجنوبية على أن أسعار الأرز واصلت انخفاضها في ظل الطلب الضعيف عموما على الواردات والمنافسة الشديدة بين المصدرين¹³

الجدول رقم (02): مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

السنة	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت و الدهون	السكر
2000	90	96	95	85	68	116
2001	93	96	107	87	68	123
2002	90	90	82	94	87	98
2003	98	97	95	98	101	101

13 من المؤشرات التي تقيس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية مؤشر البنك الدولي، مؤشر صندوق النقد الدولي، ومؤشر المنظمة العالمية للتغذية والزراعة.

الفصل الثاني:.....الأزمة المالية 2008

102	112	107	123	114	112		2004
104	104	104	135	120	117		2005
210	112	122	128	119	127		2006
143	170	167	212	125	159		2007
182	227	238	220	153	200		2008
257	151	174	142	133	157		2009
302	194	183	200	152	185		2010
269	252	247	221	177	228		2011
418	281	259	230	171	238	فبراير	2011
372	262	251	234	175	232	مارس	
346	261	265	229	180	235	أبريل	
312	261	261	231	180	232	ماي	
358	259	259	232	178	233	جوان	
400	253	274	228	177	231	جويلية	
394	245	252	221	179	231	أوت	
379	239	244	215	177	225	سبتمبر	
361	224	231	204	176	216	أكتوبر	

340	245	229	201	181	216	نوفمبر
327	227	218	202	179	211	ديسمبر
334	234	223	207	174	213	يناير
342	239	227	205	175	215	فبراير

المصدر: من الموقع الإلكتروني:

يوم الاطلاع: 2015-03-22

سجل المؤشر زيادة أخرى في أسعار الزيوت/ الدهون في فبراير ليصل إلى 239

بارتفاع نسبته 2 بالمئة (5 نقاط) عن مستوياته في يناير ويأتي هذا الارتفاع في المؤشر مدفوعا بانخفاض مستوى النمو الشهري لإنتاج زيت النخيل واقتران ذلك تأزم ميزان العرض والطلب على الزيوت النباتية الإجمالية في 2001، 2012 ومما ساهم بشكل خاص في دعم الأسعار.

بلغ متوسط أسعار اللحوم 175 نقطة في فبراير ليظل بذلك ثابتا دون تغيير، وارتفعت أسعار لحوم الخنزير بنسبة 3.4 بالمئة مدعومة في ذلك بقوة مشتريات هونغ كونغ والأمراض التي تفشت مؤخرا في روسيا ، في المقابل فقدت أسعار الحوم الدواجن والأبقار والأغنام بعض قوتها ولا تزال أسعار اللحوم مرتفعة مقارنة بمستوياتها السابقة ، وأعلى بنسبة 3 بالمئة عن أسعارها في فبراير من السنة بلغ متوسط أسعار الألبان 205 نقاط في فبراير ، بانخفاض طفيف (1.5 نقطة)

عن مستوياته في يناير ونجم هذا الهبوط أساسا عن انخفاض عروض أسعار مسحوق الحليب المنزوع الدسم والكارين التي انخفضت نحو 2 بالمئة ويرجع هذا لهبوط في معظمه إلى توافر المعروض من الإمدادات في البلدان المصدرة الرئيسية، على أن أسعار الزبد والجبن ومسحوق الحليب الكامل الدسم ظلت ثابتة نسبيا، وتقل أسعار منتجات الألبان بمستوياتها الحالية 11 بالمئة عن أسعارها منذ سنة واحدة. ارتفع مؤشر أسعار السكر إلى 342 نقطة في فبراير، أي زيادة نسبتها 2.4 بالمئة (67نقطة) عن مستوياته في فبراير من السنة السابقة وكانت الزيادة التي شهدها المؤشر في الشهر السابق ناجمة في معظمها عن الظروف الجزية غير المواتية في البرازيل التي تحت أكبر منتج ومحذر للسكر في العالم، والتخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر الحصاد وقلة المعروض في السوق على الأجل القصير. على أن الإنتاج في الهند والاتحاد الأوربي وتايلند والاتحاد الروسي حالت دون استمرار ارتفاع الأسعار. — نشير في نهاية هذا المبحث إلى أن معظم التقديرات الصادرة عن مختلف المراكز المعنية بالأمن الغذائي أفادت بأن أسعار المواد الغذائية ستشهد ارتفاعات كبيرة، وخصوصا في 20 سنة المقبلة وقد تصل نسبة الزيادة في الأسعار إلى 100 بالمئة بعدما شهدته في هذه السنوات الأخيرة.

4—مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

يستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية وهو يتألف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعية مرجحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة 2011-2015.

• مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء في مارس يسجل المزيد ويتراجع 40 نقطة عن مستوياته في السنة الأخيرة 2015.

• بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء 1738 نقاط في مارس 2015 انخفاض قدره 2.6 نقاط (5%) عن مستوياته المعدلة في فبراير ومتراجعا 40 نقطة تقريبا (18.7%) عن مستوياته في مارس 2014 وهبطت أسعار المكر هبوطا قويا بشكل خامل في مارس وسجلت انخفاضات أكثر اعتدالا في أسعار الزيوت النباتية والحبوب واللحوم وارتفعت في المقابل أسعار منتجات الألبان

لشهر الثاني على التوالي في أعقاب الاتجاه السلبي الذي هيمن على أسواق السلع الأخرى ظل المؤشر يتراجع إجمالاً بوتيرة مطردة منذ أبريل 2014 بسبب الإمدادات العالمية الكبيرة لمعظم السلع.¹⁴

• بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 169.8 في مارس متراجعا 1.9 نقطة أخرى عن مستوياته في نفس الشهر من السنة الماضية ولم تدم طويلا قرب نهاية عام 2014، سجل المؤشر هبوطه منذ بداية عام 2015 على خلفية تراجع الأسعار الدولية بسبب وفرة المعروض للتصدير وفي مارس انخفضت أسعار القمح والذرة بما يناهز 2/0% عن مستوياتها في فبراير متأثرة بذلك بقوة المنافسة على التصدير والتوقعات المواتية عموما لإنتاج عام 2015.

• بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيت النباتي 151.7 نقطة في مارس ، متراجعا 3 نقاط تقريبا (أي 3.1%) عن مستوياته في فبراير ومسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2009، وجاء هذا الهبوط مدفوعا بأسعار زيت النخيل وفي حين أن عروض أسعار الزيت النخيل انخفضها في ظل استمرار ضعف الطلب العالي على الواردات.

• بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان 184.9 نقطة في مارس مرتفعا 3 نقاط (17%) عن مستوياته في فبراير ليواصل بذلك ارتفاعه للشهر الثاني على التوالي و سجلت أكبر زيادة في مسحوق الحليب الكامل الدسم (1.7%) وتليها أسعار مسحوق الحليب المنزوع الدسم (7%) والزبد (2.1%) ، غير أن عروض أسعار الجبن تراجعت بنسبة بلغت 3% وكانت إمدادات التصدير المحدودة في اسبانيا وأوريا سببا رئيسيا وراء توقف حالة الهبوط التي هيمنت على أسعار منتجات الألبان العالمية في الفترة مارس 2014 حتى يناير 2015.

• بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر 187.9 نقطة في مارس متراجعا 1.1 نقطة (9.2%) عن مستوياته في فبراير وسجل المؤشر بذلك أدنى مستوى له منذ فبراير 2009، ويعير

14من الموقع الإلكتروني: www.fao.org/home/ar/ يوم الاطلاع: 2015-03-24.

15الموقع السابق، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة. FAO.

هذا الهبوط عن تحسن توسعات المحصول في البلدان الرئيسية المنتجة للسكر لاسيما البرازيل أكبر منتج ومحذر للسكر في العالم.

• واصلت أسعار السلع الغذائية المتداولة في الأسواق العالمية هبوطها ، إذ انخفضت ففي المدة بين أكتوبر 2013 ويناير 2014 تضيف ربع سنة آخر إلى التراجعات الشهرية التي لوحظ من قبل منذ بلوغها ذروتها التاريخية في أوت 2012 واستمرت العوامل التي أسهمت في هبوط الأسعار سواء محاصيل القمح والذرة والأرز الوفيرة بمستوى قياسي ، وازدياد المعروض المتاح، وارتفاع المحزونات العالمية ، مع ذلك فإن الأسعار العالمية ليست بعيدة كثيرا عن ذروتها التاريخية ، إن كلا من الضغوط نحو ارتفاع الأسعار بسبب المخاوف المتصلة بالمناخ وازدياد الطلب ومخاطر انخفاضها بسبب تأثيرات على أسعار التصدير، كما سجلت أسعار الغذاء المحلية كالعادة تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان مع استقرار الأسعار في عدد من المناطق، وتفاوتها في شرق وجنوب آسيا من جراء العوامل الموسمية وسياسة المشتريات ونقص الإنتاج المحلي.¹⁶

الجدول رقم 03: مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية						
	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت و الدهون	السكر
2000	91.1	96.5	95.3	85.8	69.5	116.1
2001	94.6	100.1	105.5	86.8	67.2	122.6
2002	89.6	89.9	80.9	93.7	87.4	97.8

الفصل الثاني:.....الأزمة المالية 2008

100.6	100.6	99.2	95.6	95.9	97.7	2003
101.7	11.9	107.1	123.5	114.2	112.7	2004
140.3	102.7	101.3	135.2	123.7	118.0	2005
209.6	112.7	118.9	129.7	120.9	127.2	2006
143.0	172.0	163.4	219.1	130.8	161.4	2007
181.6	227.1	323.1	223.1	160.7	201.4	2008
257.3	152.8	170.2	148.6	141.3	160.3	2009
302.0	197.4	179.2	206.6	158.3	188.0	2010
368.9	254.5	240.9	229.5	183.3	229.9	2011
305.7	223.9	236.1	193.6	182.0	213.3	2012
251.0	193.0	219.3	242.7	184.1	209.8	2013
241.2	181.1	191.9	224.1	198.3	201.8	2014
		/	268.5	185.5	213.8	2014 فبراير
			251.5	190.4	211.5	أبريل
			283.9	194.6	210.4	ماي
			236.5	202.8	208.9	جوان
			226.1	205.9	204.3	جويلية

			200.8	212.0	198.3	أوت
			187.8	211.0	192.7	سبتمبر
			184.3	210.2	192.7	أكتوبر
			178.1	206.4	191.3	نوفمبر
			174.0	196.4	185.8	ديسمبر
			193.8	183.5	178.9	يناير
			181.8	178.8	176.4	فبراير
			184.9	177.0	173.8	فبراير

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة FAO

ملاحظة:

1. مؤشر أسعار الغذاء: يتكون من متوسط مؤشرات أسعار 5 مجموعات سلع مذكورة أعلاه مع معايرة المتوسط حصة الصادرات لكل مجموعة منها للفترة 2002-2004 إجمالاً يتضمن المؤشر الكلي 73 تسعيرة يراعيها شراء السلع في منظمة الأغذية والزراعة كميّار للأسعار الدولية للسلع الغذائية وكل مؤشر فرعي هو المتوسط النسبي لأسعار السلع المدرجة في المجموعة وسعر الفترة الأساسية يتكون من متوسطات أسعار السنوات 2002—2004م

مؤشر أسعار اللحوم: يتم حسابه من متوسط أسعار أربعة أنواع من اللحوم معايرة حسب متوسط حصتها العالمية في الصادرات التجارية للفترة 2002-2004 وتشمل السلع منتجين من الدواجن وثلاثة منتجات من اللحم البقري وثلاثة منتجات من لحم الخنزير ونوع واحد من منتجات لحوم الغنم، إجمالاً ، يستخدم في حساب المؤشر 27 تسعيرة وفي حالة وجود أكثر من تسعيرة لنوع واحد من اللحوم يتم معايرتها حسب حطتها التجارية.

مؤشر أسعار منتجات الألبان: يتكون من تسعيرة الزبد والين المجفف كامل الدسم والبن المجفف منزوع الدسم والجبن، مع معايرة المتوسط حسب المتوسط العالي المحقق لحصص الصادرات العالمية لفترة 2004-2002.¹⁷

مؤشر أسعار الحبوب: يحتسب من تسعيرة صادرات الذرة و16 تسعيرة أرز ومؤشر سعر القمح الصادر من المجلس الدولي للحبوب (IGC) والذي هو في حد ذاته متوسط 10 شعيرات قمح مختلفة، وتجمع شعيرات الأرز في أربع مجموعات تضم نوعيات الأرز الروماني والجابونيك و الإنديك عالي الجودة ومنخفض الجودة وضمن كل نوعية يتم حساب المتوسط البسيط للأسعار

النسبية للتسعيرات المتعلقة ثم يتم جمع متوسط الأسعار النسبية لكل من النوعيات الأربعة من خلال معايرتها حسب الحصة التجارية.

5. مؤشر الخضروات: يتكون من متوسط 10 زيوت مختلفة معايرة حسب متوسط حصة كل منتج زيتي في الصادرات التجارية للفترة 2004—2002.¹⁸

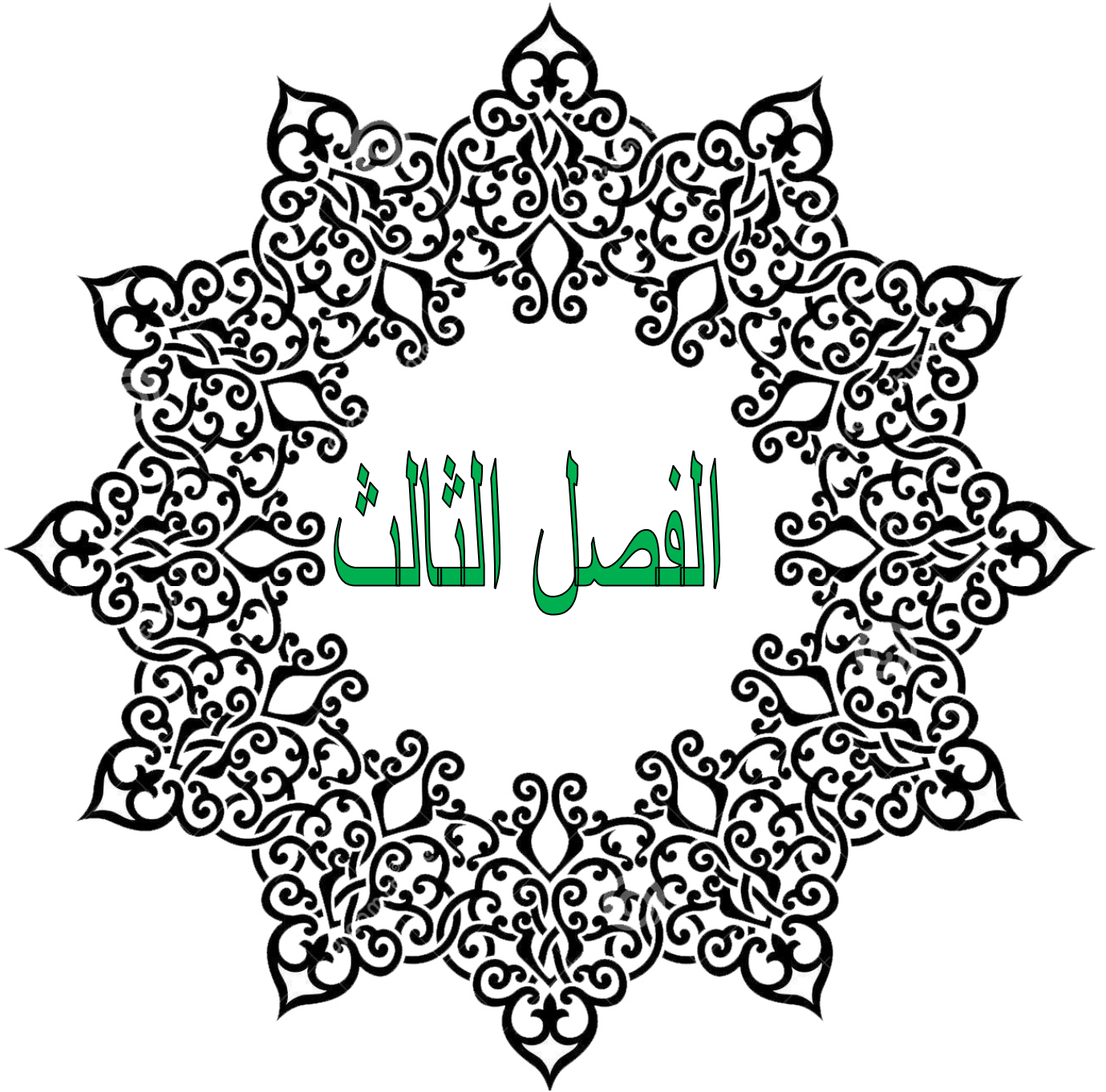
17الموقع السابق، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة.FAO

18الموقع السابق، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة.FAO

- خلاصة الفصل:

ذكرنا في عنوان هذا الموضوع إشكالية ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا ما لمسناه بعد معالجتنا إياه، حتى تبين لنا تعدد عوامل ارتفاع أسعار المواد الغذائية فالدراسات التي أجريت أخيرا تشير إلى أن أسعار الغذاء ليست أقل أهمية من النفط الرغم من طفرة الأسعار الأخيرة .

تتوقف ظاهرة ارتفاع المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية في الأسواق العالمية ولاسيما القمح إضافة إلى عدد من المواد الأساسية الأخرى.



تمهيد:

لقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء في فترة الأزمة المالية العالمية 2008 إلى تداعيات خطيرة على اقتصاديات الدول واستقرارها حول العالم، ومن المتوقع أن تعاني الجزائر من نقصان حاد في دخول أفراد بسبب الأزمة العالمية، حيث شهدت أكثر الدول شمال أفريقيا انخفاضا في الدخل .

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى كارثة غذائية وإلى تفاقم أسعار الغذاء مثل الزيادة السكانية وارتفاع أسعار الطاقة ، كما أن دعم الإنتاج الوقود الحيوي تسبب ف ارتفاع استهلاك المنتجات الزراعية وهو ما أدى ارتفاع أسعارها وبالرغم من أن مشكلة الغذاء والأزمة العالمية نابعتان من أسباب مختلفة إلا أنهما تلاقتا وتقاطعتا في تداعياتهما وعلى الاستقرار المالي والاقتصادي وعلى أسعار الغذاء.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الأول : علاقة الاقتصاد الجزائري بالأزمة

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري وغيره من الاقتصاديات العالمية سوف تتأثر بالأزمة المالية بنسبة تبدو أقل من الدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها
- انطلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذلك لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجذبها أي إشكالات انخفاض أسعار البترول وهذا الإجراء لم يفهمه الكثير ولكنه أثبت نجاعته.
- لكن هذا لا يمنع وجود أضرار كبيرة قد تلحق بالاقتصاد الجزائري إذ استمرت الأزمة على المستوى المتوسط والطويل وذلك ب¹

• اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار .

• الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاسي الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم

وهذا ما يؤدي بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة واحتكارها السوق المالية وبالتالي رفع الأسعار مجددا.

• الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن أن يأتي إلى الجزائر نظرا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

• تراجع التحويلات المالية من المقترضين نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية ،

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

رغم عدم تأثيره بشكل كبير على التوازنات الكبرى إلا أنه يؤثر بحدة على الصعيد الاجتماعي خاصة في المناطق التي تتميز بعدد كبير من المهاجرين.²

المطلب الثاني : أثر الأزمة على النشاط الفلاحي:

لقد سجل القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا حيث بلغ ستة 2007 ما نسبته 5% وبعدها كان في سنتي 2005 و2006 على التوالي ما نسبته 1.9% و 4.9% وقد بلغ إنتاج الحبوب سنة 2007 ما مقداره 3 مليون قنطار مقابل 30 و23 مليون قنطار على التوالي في سنتي 2005 و2006، ورغم الأزمة المالية العامة فقد عازف القطاع الفلاحي نموا جيدا خلال الموسم الفلاحي 2008 و2009 والمعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، حيث حقق هذا الأخير 61.2 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2008/2007، إن هذا الإنتاج الهائل وانخفاض أسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية سمح للجزائر بتقليص فاتورة الواردات بما في ذلك تلك المتعلقة بالحليب من 1.5 إلى 2 مليار دولار وقد حققت هذه الأخيرة إلى نهاية أوت 2009 قيمة 602 مليون دولار مقابل 749 مليون دولار خلال نفس الفترة لسنة 2008 أي بانخفاض قدره 46.33% و قد انخفضت الواردات من الموارد الغذائية عموما بمقدار 25% و 4.1% و مليار دولار خلال الثمانية أشهر من سنة 2005.³

المبحث الثاني : الأزمة المالية وظاهرة ارتفاع الأسعار و المواد الغذائية

المطلب الأول؛ الميزان التجاري الغذائي

1- الواردات الغذائية:

إن واردات الجزائر من المنتوجات الغذائية ظلت تشهد ارتفاعا ملحوظا من حيث القيمة والكمية ، مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الوطني عبئ هذه الواردات جراء هذا الارتفاع ، ورغم الاختلاف الموجود بين فترة زمنية و أخرى إلا أن الإحصائيات تدل على أن هناك منحنى تصاعديا بالزيادة تكلفة هذه الواردات.

²الموقع السابق، يوم الإطلاع 2015/04/14

³أبحاث إدارية اقتصادية، العدد التاسع جوان 2011، " تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري "

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

استوردت الجزائر من المنتوجات الغذائية ما قيمته 392 مليون دولار كمتوسط للفترة "2007،2009" يعتبر مبلغ بالنسبة للميزان التجاري الجزائري ، كما هو ممثل في الجدول التالي :

جدول رقم 04: الواردات الزراعية والغذائية (2009-2007):

القيمة : مليون دولار أمريكي

السنة	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2007	6077.20	4467.63
2008	9242.16	71.91.50
2009	77.57.07	5477.59

المصدر؛ من إعداد الطالبين حسب: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في الصناعات الغذائية إلى غاية سنة 2008، نظرا لأن الجزائر تعتمد 98% على عائدات النفط و تبقى مستوردة بشكل كبير للغذاء بقيمة 71.91.50 سنة 2008 ، أما الانخفاض سنة 2009 يرجع إلى الأزمة العالمية للغذاء ، وارتفاع مستوى الأسعار.

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

جدول رقم 5: أهم الواردات ذات الاستهلاك الواسع

القيمة: مليون دولار أمريكي

2009		2008		2007		الفرع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
3225.14	7925.19	3936.43	8891.4	1846.1	7051.52	جملة الحبوب
558.1	1231.86	426.08	1115.4	428.45	1219.41	السكر
564.5	682.94	497.51	625.8	485.85	612.64	الزيوت النباتية
858.2	2752.26	1293.05	3856.1	1062.5	38.35.62	الحليب

المصدر: من إعداد الطالبين حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربي، مجلد 29-2014، من خلال جدول رقم (5) نستنتج أنه:

- إن واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.
- يقدر إجمالي واردات سنة أكثر من خمسة مليار دولار.
- يحتل القمح والدقيق المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات بمبلغ 2325.14 مليون دولار.
- تراجع الواردات سنة 2009 بالنسبة للحبوب والحليب وهذا يرجع إلى تداعيات الأزمة

المالية.

2— الصادرات الغذائية:

تعتبر الصادرات الغذائية من أهم السبل لتقليص حجم الواردات الغذائية وللتعرف على الصادرات الجزائرية نتطرق إلى الجدول التالي:

جدول رقم 6: صادرات الزراعية والغذائية لمتوسط الفترة 2007-2009

القيمة : مليون دولار أمريكي

الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	السنة
91.64	180.85	2007
2365.26	302.54	2008
116.29	208.51	2009

المصدر: من أعداد الطالبين حسب: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مجلد 29 ،
2009.

من الجدول نلاحظ :

- تذبذب كبير في الصادرات الغذائية يعود هذا إلى تذبذب أسعار المواد الأولية، وخاصة في 2007 التي تراجع فيها التصدير إلى 91.64 مليون.
- يغذي النفط الصادرات في الجزائر بنسبة 98% أي بقيمة 45189.34 مليون دولار سنة 2009 مقابل 116.29 بالنسبة للصناعات الغذائية.
- قيمة الصادرات الغذائية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

جدول 07 : أهم صادرات المواد الغذائية ذات المستهلك الواسع في الجزائر
القيمة : مليون دولار أمريكي

2009		2008		2007		الفرع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	كمية	
6.60	12.13	2.44	7.18	2.07	8.35	جملة
6.60	8.72	2.40	5.07	2.06	5.13	دقيق القمح
12.45	11.16	4.66	13.55	14.82	17.03	الزيوت النباتية
2.96	20 48	2.01	18.01	3.70	15.49	الحليب

المصدر ؛ من أعداد الطالبين حسب؛ الكتاب المنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، و2009.

من خلال الجدول رقم 7 نستخلص ما يلي:

- قيمة الصادرات من المواد ذات الاستهلاك تبقى قليلة مقارنة بفاتورة وارداتها.
- أغلب الصادرات الغذائية في الجزائر عبارة عن صناعات مصنعة.
- تبقى صادرات الحليب ضعيفة جدا رغم دخول المستثمرين في هذا الفرع .
- غياب صادرات المكر لأنه مستورد 100%.

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

3- واردات الجزائر من المواد الغذائية 2010-2011:

تميزت مجموع الواردات خلال العشر الأشهر الأولى لسنة 2011 بارتفاع بنسبة 16% تتمثل في 5.023 مليار دولار مقارنة مع نفس الفترة سنة 2010 بحيث تشمل و3.18 مليار دولار مواد غذائية.

مجموع المواد الغذائية احتل المرتبة الثالثة في قيمة الواردات بمقدار 8.046 مليار دولار (21%) بزيادة تقدر ب 66%.

الجدول رقم 08: واردات الجزائر من المواد الغذائية 2010-2011

الوحدة : مليون دولار

تطورات %	10 أشهر الأولى 2011	10 أشهر الأولى 2010	المواد الأساسية
	القيمة	القيمة	
+ 110	3384	1609	الحبوب، دقيق، فريضة
+ 66	1328	798	لحليب ومشتقاته
+ 61	923	572	السكر والسكريات
+ 32	266	202	القهوة والشاي
+ 42	275	194	الخضر والفواكه
+1	140	138	اللحوم
+ 66	8046	4857	مجموع المواد الغذائية
+ 16	38554	33351	مجموع العام للواردات

المصدر: وزارة التجارة تموين السوق الوطنية، مواد غذائية واسعة الاستهلاك

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

تحليل معطيات الجدول أعلاه يظهر لسته مواد رئيسية المكونة للمجموع المواد الغذائية التي تمثل 82% من قيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت بنسبة 87% خلال العشر أشهر الأولى لسنة 2011 مقارنة مع نفس فترة من سنة 2010.

تطورات المواد الغذائية أظهرت ارتفاع معتبر من قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة المعنية بحيث انحصرت ما بين 1% و 110% للحبوب، سميد، القرينة، الحليب ومشتقاته، السكر والسكريات، القهوة والشاي، الخضر الجافة واللحوم، هذه الارتفاعات تعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.⁴

4—واردات الجزائر من المواد الغذائية سنة 2013:

سجلت الواردات الجزائرية المواد الغذائية تراجعاً بـ 16.59 بالمئة في شهر أكتوبر 2013 حسبما أفادته حصيلة للجمارك، وقد بلغت فاتورة واردات المواد الغذائية التي تمثل 17% من الواردات الإجمالية للجزائر إلى 709 مليون دولار في شهر أكتوبر 2013 مقابل 850 مليون دولار مع نفس الفترة من سنة 2012 حسب توضيحات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات الجمارك ويعود هذا التراجع للواردات الغذائية الذي سجل في أكتوبر الماضي لاسيما إلى انخفاض واردات السكر (14.25%) إلى 24.17 مليون دولار والحبوب الجافة ر -8.36) بـ 33.65 مليون دولار وأخيراً القهوة والشاي (2.46%) بـ 32.55 مليون دولار حسب حصيلة الجمارك، هذا وسجلت مواد أخرى ارتفاعاً حيث خص الارتفاع الهام (128.8%) بمجموعة من الحبوب والدقيق والطحين لتبلغ 278.42 مليون دولار في أكتوبر الماضي مقابل 121.68 مليون في نفس الشهر

لسنة 2012، كما ارتفعت واردات اللحوم بأكثر من 80% بحيث انتقلت من 13.06 مليون دولار في أكتوبر 2012 إلى 23.54 مليون دولار في أكتوبر 2013، وسجلت الواردات الجزائرية الإجمالية 3.93 مليار دولار في أكتوبر 2013 مقابل 5.43 مليار دولار في نفس 3 أشهر من سنة 2012 مسجلة انخفاضاً بـ 27.62%، وتمت الإشارة إلى أن أكثر من نصف (52.4%) الحجم الإجمالي للواردات التي سجلت في أكتوبر الفارط ثم تمويلها نقداً أي أكثر من

⁴ وزارة التجارة، تموين السوق الوطنية (مواد غذائية واسعة الاستهلاك)، مرجع سابق.

الفصل الثالث:.....أثر الأزمة المالية على أسعار المواد الغذائية (حالة الجزائر)

2.06 مليار دولار ، وبلغت الواردات الجزائرية الإجمالية خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2013 8.04 مليار دولار مقابل 7.42 مليار دولار مع نفس الفترة من سنة 2012 مسجلة ارتفاعا ب 8.36% ، وفي سنة 2010 بلغت الواردات الجزائرية 47.49 مليار دولار حيث انخفضت فاتورة المواد الغذائية ب 8.4% إلى 9.02 مليار دولار⁵

5- واردات الجزائر:

2.7 مليار دولار و واردات الحليب والسكر خلال 11 الأشهر الأولى من -2014 تزال واردات الحليب والسكر تتقل فاتورة استيراد المواد الغذائية ، حيث بلغت 2.66 مليار دولار خلال ال 11 شهرا الأولى من سنة 2014، وأوضح الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، أن واردات مسحوق الحليب والمواد الدسمة المشتقة من الحليب بلغت 1.84 مليار دولار من جانفي إلى نوفمبر 2014 مقابل 1.04 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 ليسجل بذلك ارتفاعا ب 77%.

وقدرت الكميات المستوردة من الحليب ومشتقاته 370.365 طن مقابل 257.963 طن خلال نفس الفترة المقارنة بسالفة الذكر مرتفعة بدورها 43.5% ، وتفيد إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن الجزائر تنتج حوالي 3.5 مليار لتر من الحليب الطازج في السنة وتستورد حوالي 1.5 إلى 2 مليار لتر في حين تقدر حاجيات الاستهلاك الوطنية بأزيد من 5 مليارات لتر سنويا، وحسب إحصائيات الجمارك فإن واردات السكر تراجعت من حيث القيمة لكن ارتفعت من حيث الكمية ما بين جانفي إلى نهاية نوفمبر وبلغت قيمة واردات السكر 825.15 مليون دولار.

وبخصوص الكميات المستوردة من هذا المنتج الغذائي فبلغت 1.831 مليون طن ويذكر أن بعض كميات السكر الخام المستوردة يتم معالجتها وتحويلها في الجزائر لإعادة تصديرها خاصة إلى بعض الدول الأفريقية والأوروبية.⁶

⁵الموقع الإلكتروني أخبار الجزائر: WWW.ENNAHARONLINE.COM/AR/ALGERIE-NEWS/188234-2013

23/11/2013. يوم الاطلاع عليه 2015/05/11.

⁶ من الموقع الإلكتروني أخبار الوطن:

www.elikhbaria.com/ar/news/31766.htm/vivvoosessionel=6p1ejmiaphqhbortjoc6nodu54 صدر في

2015/01/06، أطلع عليه اليوم 2015/05/11

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفادي ارتفاع الأسعار الغذائية :

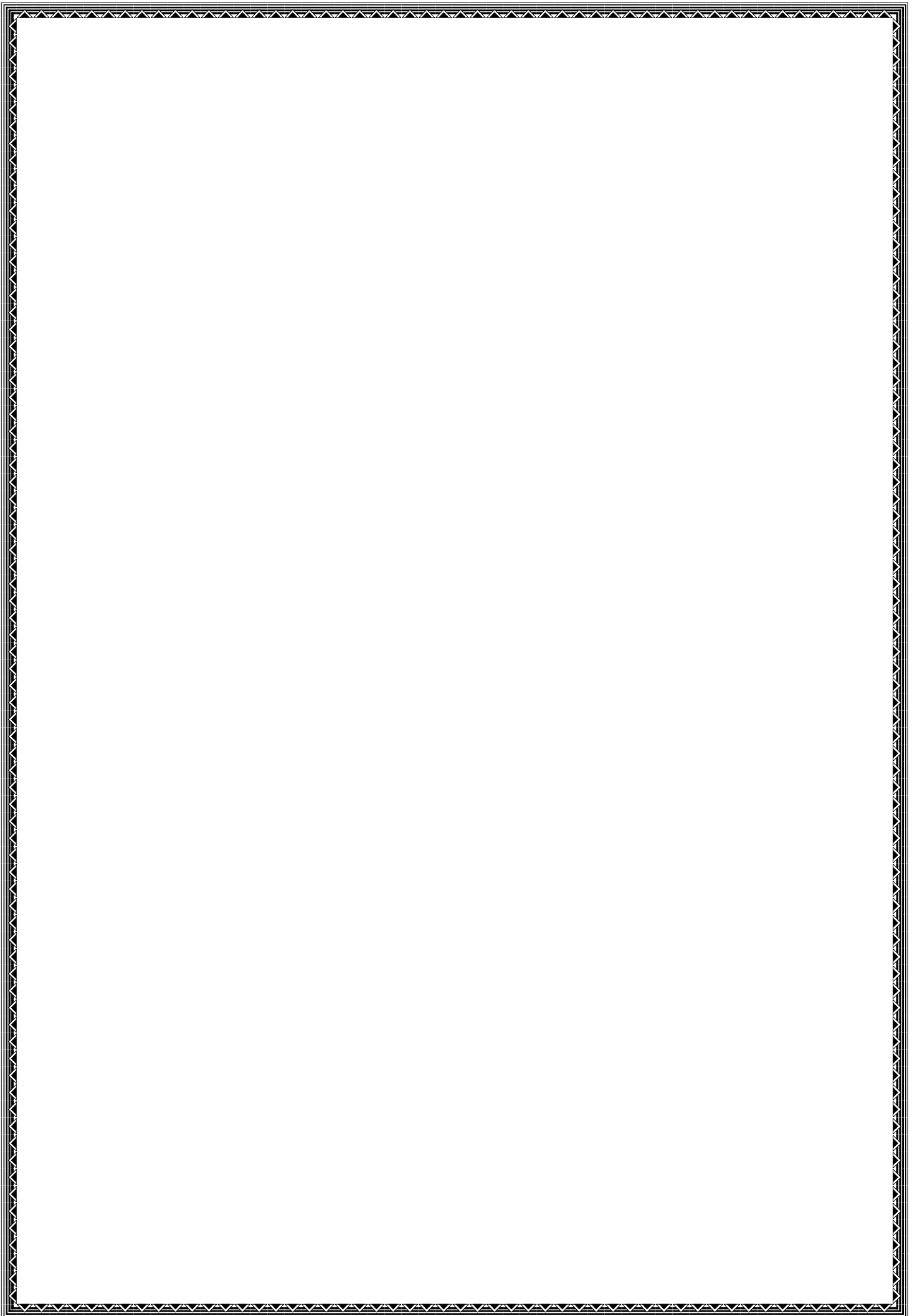
هناك من الحلول والاقترحات التي وضعت من طرف الخبراء والمختصين للتغلب على هذا المأزق للمشتري (غلاء أسعار الغذاء) وهذا من أجل ضمان فرض عادلة للجميع ومن جملة هذه الحلول المقترحة.⁷

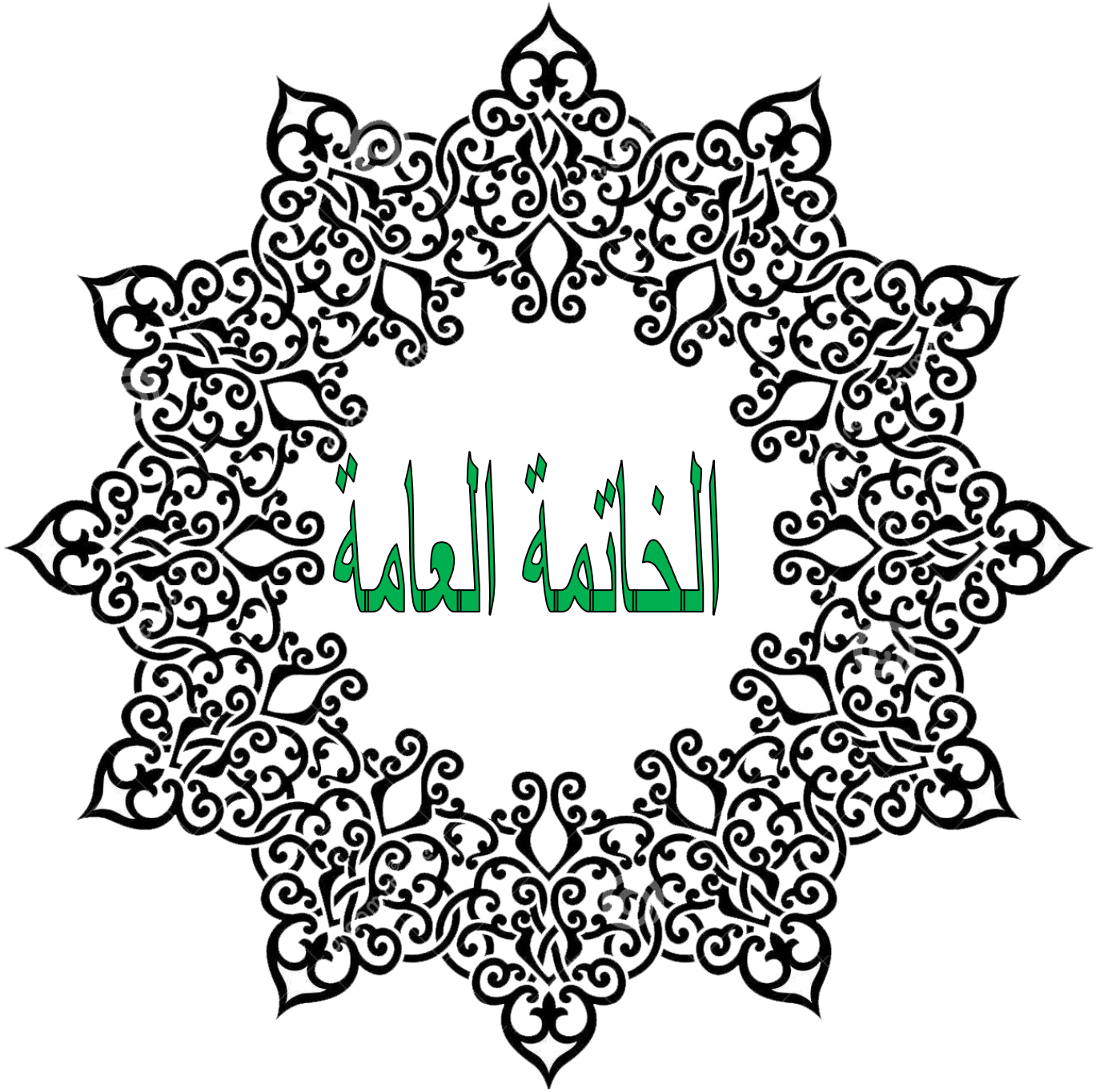
- تدخل الحكومات والهيئات الرسمية الوصية من أجل تشخيص مشكلة غلاء الأسعار.
- مراقبة الأسواق والأسعار والتجار ومحاسبتهم على الزيادات.
- تطوير الأنظمة الاقتصادية والتجارية لتواكب حجم الطلب المتزايد على السلع والمنتجات الغذائية.
- تعزيزي وتشجيع الفلاحين والمزارعين* المحليين على إنتاج السلع والمحاصيل الزراعية.
- تشجيع ودعم الصناعات الغذائية والتحويلية المحلية.
- محاولة عقد اتفاقيات شراكة وتكامل تجاري
- إلغاء منطوق وأسلوب الاحتكار في استيراد السلع وتشجيع المنافسة الحرة الشريفة.

خلاصة الفصل الثالث :

إن أسعار الغذاء شهدت في الآونة الأخيرة عدد من التغيرات والصدمات العنيفة على نطاق واسع، ففي 2008/2007 كانت أزمة مالية عالمية فتطورت وأصبحت أزمة اقتصادية شملت جميع القطاعات، وعليه فإن الجزائر كغيرها من دول العالم تأثرت اقتصاديا إذ إنها تعتبر من الدول المستوردة للغذاء، بل وتعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية للغذاء، حيث أثبتت الدراسة أن تأثير الأسعار الغذائية في الجزائر بمستويات الأسعار العالمية للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح، السكر، الحليب، الزيوت... الخ) وهذا ما لمسناه بالأرقام حيث هناك تفاوت بين واردات وصادرات الجزائر من المواد الغذائية من فترة لأخرى.

⁷ أحمد طرطار، شوقي جباري، تداعيات أزمة الغذاء العالمية على الوطن العربي، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة سكيكدة 07 و 08 ديسمبر 2011، ص 08.





ملخص البحث:

لقد شكل تكرار الأزمات في العالم ظاهرة تجعل من التعامل مع الأزمات ضرورة لا بد منها لما تضمنته من أحداث كانت نقاط تحولات جذرية، أسهمت في تغيير مفاهيم وأسس وأنظمة دولية قررت مسار ومصير العديد من الدول، لكن تبقى هذه الأزمة محور العالم الأساسي التي كشفت عن اختلالات في السياسات الاقتصادية المتبعة التي اعتبرت إلى حد الآن كقوانين منطقية ، حتمية وصارمة جعلت من هذه الأزمة أزمة بنيوية لما تميزت به من طابع ملازم للرأسمالية التي جرت معها وبسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود، لتصل إلى كل المجالات وقطاعات الدول خاصة والعالم عامة حتى أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية ، ونظرا للأهمية الوضع وخطورته فقد درس الموضوع تحليلا وقف صانعوا السياسات الاقتصادية أمام موقفين الأول هو مواجهة وعلاج الأزمات

الاقتصادية والمالية والثاني هو إصلاح النظام المالي العالمي بهياكله ومؤسساته وسياسته التي من خلالها التنبؤ بالأزمات ومحاولة تفاديها والحد من أثارها، حيث أن توسع وتطور هذه الأزمة سوف تعجل بالتأكد المراجعة وإصلاح القطاع النقدي والمالي، والتفكير جديا في إعادة النظر في الكثير من الممارسات التي كانت وراء هذه الأزمة تفاديا لتفادها وتجنبنا لتكرارها في المستقبل ، ليس في أمريكا فقط ولكن في بقية دول العالم.

نتائج البحث:

فكما رأينا سابقا فإن الأزمة المالية لم تأتي من فراغ فلها أسباب ومسببات جعلتها تصبح عالمية ، ومما سبق يمكن استنتاج النتائج التالية:

• الأزمة الراهنة لا يمكن وصفها بأنها أزمة رهن عقاري فقط، أو أنها فقاعة لأزمة مالية ، بل هي أزمة بنيوية وهيكلية تمس جوهر الاقتصاد الأمريكي الذي ينتمي إلى اقتصاد استهلاكي أكثر منه اقتصاد إنتاجي ، حيث تراجعت قيم ومبادئ المنظومة الإنتاجية ليحل محلها الاعتماد على الخدمات.

• إن التطورات لأسواق رأس المال لم تكشف النقاب عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب ،

الخاتمة عامة

بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة .

• يتضح أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بقدة على اقتصاديات مختلف الدول التي أظهرت مدى تحسس بين قطاعات ومكونات الاقتصاد العالمي.

• لقد سلطت الأزمة المالية الضوء على الأنظمة المالية الإسلامية التي تقوم على الأمانة والمصادقية ، كما أن البنوك الإسلامية تعتمد على ضوابط شرعية للتمويل والالتزام بإجراءات الرقابة المصرفية اللازمة مقارنة مع البنوك التقليدية.

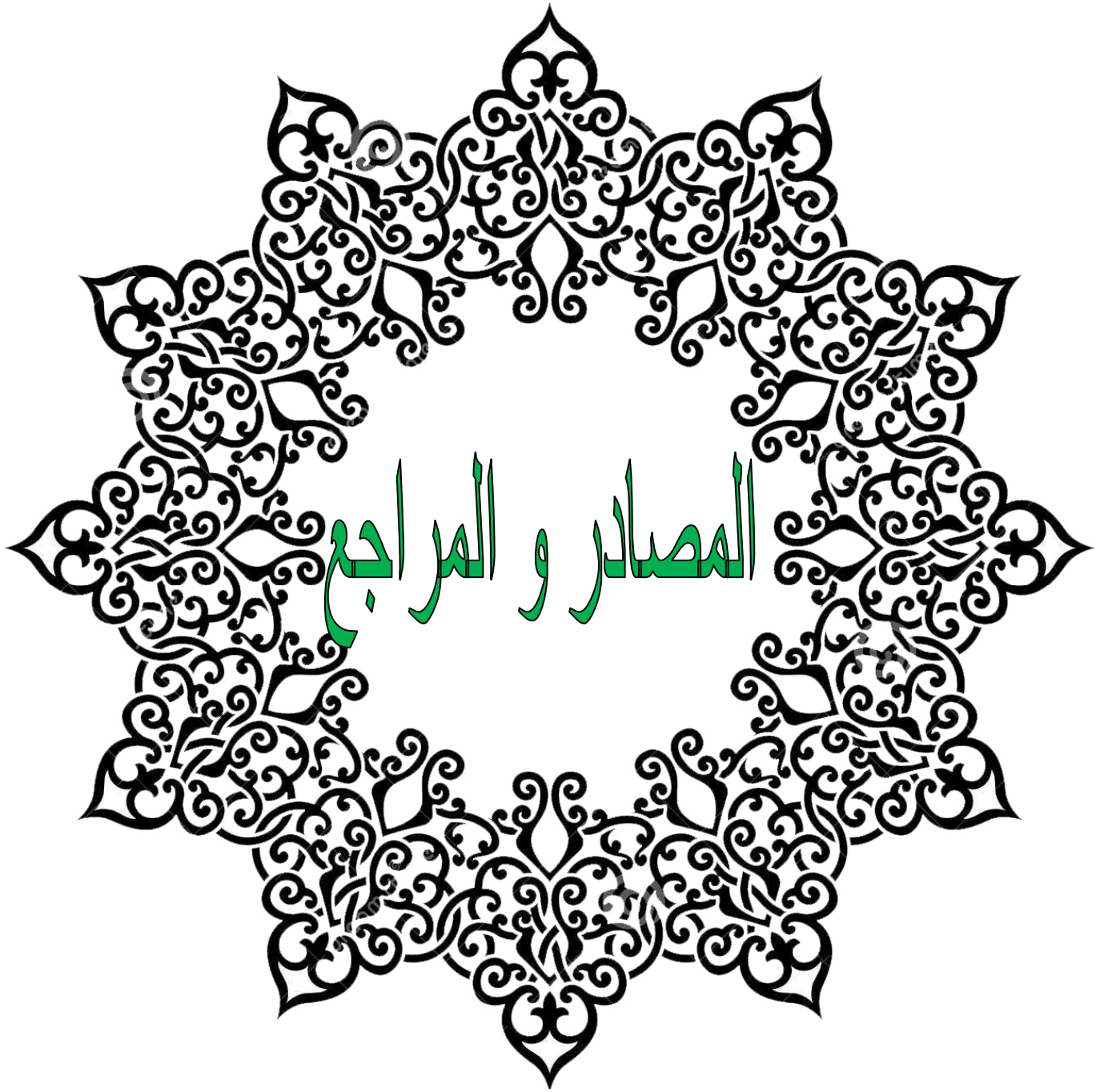
ولتشخيص تداعيات الأزمة على الجزائر يمكننا القول بأن آثارها تتخذ شأنها في ذلك شأن الدول النامية وبالأخص النفطية وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي ، حسب القنوات المالية والتجارية الناقلة للأزمة ومن بينها :

— حجم التراجع الحاصل في سعر برميل البترول، وقيمة عملات احتياطات الصرف، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا ما لمسناه بعد معالجتنا إياه حيث أثبتت الدراسات التطبيقية إلى أن أسعار الغذاء ليست أقل أهمية من النفط. بناء على ما سبق فإنه تم اختبار صحة الفرضيات.

حيث الفرضية الأولى : قد تم إثبات صحتها تؤكد التضرر الناتج عن الأزمة المالية راجع إلى العلاقات المالية والاقتصادية مع دول الأزمة وكذلك بالنسبة للفرضية الثانية بأنه

رسمت الجزائر لخطط تدفع الاقتصاد إلى الأمام وفي نفس الوقت تتوخى الأزمات وتعمل على تخفيف حدتها وعلاج آثارها.

نتوقف عند ظاهرة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية والملح الغذائية في الأسواق العالمية، ولاسيما القمح، إضافة إلى عدد المواد الأساسية الأخرى (الحليب، المكر، الزيت، اللحوم) هذه الموجة ستستمر لسنوات مقبلة وهنا نطرح سؤالين. إلى أين سنتجه ظاهرة ارتفاع الأسعار؟ وكيف ستنعكس على اقتصاد الجزائر؟ وما هي الإجراءات التي تحت من هذه الظاهرة؟



أولا الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم بن الحبيب كروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار حرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009.
2. إبراهيم علوش، المعرفة، تحليلات نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية.
3. إبراهيم نصار، الأزمة المالية في دول النمو الآسيوية، مظاهر، الأسباب، الدروس المستفادة، مركز البحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس 1998.
4. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة، دار النيل لطباعة، 2001.
5. بلقاسم العباس، أسباب الأزمات المالية والنماذج المفسرة لها، معهد العربي للتخطيط، الكويت، عمان، 2006.
6. حنان رجائي عبد اللطيف، ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراتها في المنطقة العربية (1 نيسان/أبريل 2011).
7. الداوي الشيخ، الأزمات المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، بحوث مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.
8. ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، 1979.
9. سماح نجيب، الأزمة المالية، رؤية اشتراكية، 2006-08-26.
- 10- سينغ كفاليجت عولمة المال ترجمة رياضة حسن، تحقيق تائيا بشارة، الطبعة الأولى، دار الفرابي، لبنان 2001.

11. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2003.
12. عبد الرحيم حامدي - الأزمة المالية وأثرها على الفكر الاقتصادي والإسلامي، الخرطوم 2008-10-21.
- 13 . عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد ، الإسكندرية، 2005.
- 14 . عبد الله شحاته، الأزمة المالية (مفهوم - الأسباب) 2008-12-11،
- 15 . عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي، عما الأردن، دار المجلاوي، 1999.
- 16 . عولمة أعمال ، ترجمة رياضة حسن ، تدقيق تانيا بشارة، الطبعة الأولى ، دار الفارابي، لبنان 2001.
- 17 . محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين، رقم 17، جدة، 2000.
18. محمد لخضر بن حبيلس، " الأزمات الاقتصادية ، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والنامية، 1995.
19. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (بورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء 2، ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر، 1993.
20. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق ر بس المال ، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
21. نبيل حشاد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي.

22. وديع أحمد كايلي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والنتائج

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmed tarchen , cours d'économie politique, Marakeche, série ouvrage n°14.

2. Eric Barthanlon, crise financière revue problem économique, n°2595, 1998.

3. Portes richard and Eichengreen, Barry, Dept and default in the 1930s : causes and consequences.

4. Rapport annuel 2003 , Banque central européenne ,2004.

ثالثاً: المذكرات والرسائل الجامعية

1. الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، معهد اللوم الاقتصادية 1997.

2. صباغ رفيقة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، 2013-2014.

رابعاً: مجلات وأبحاث اقتصادية

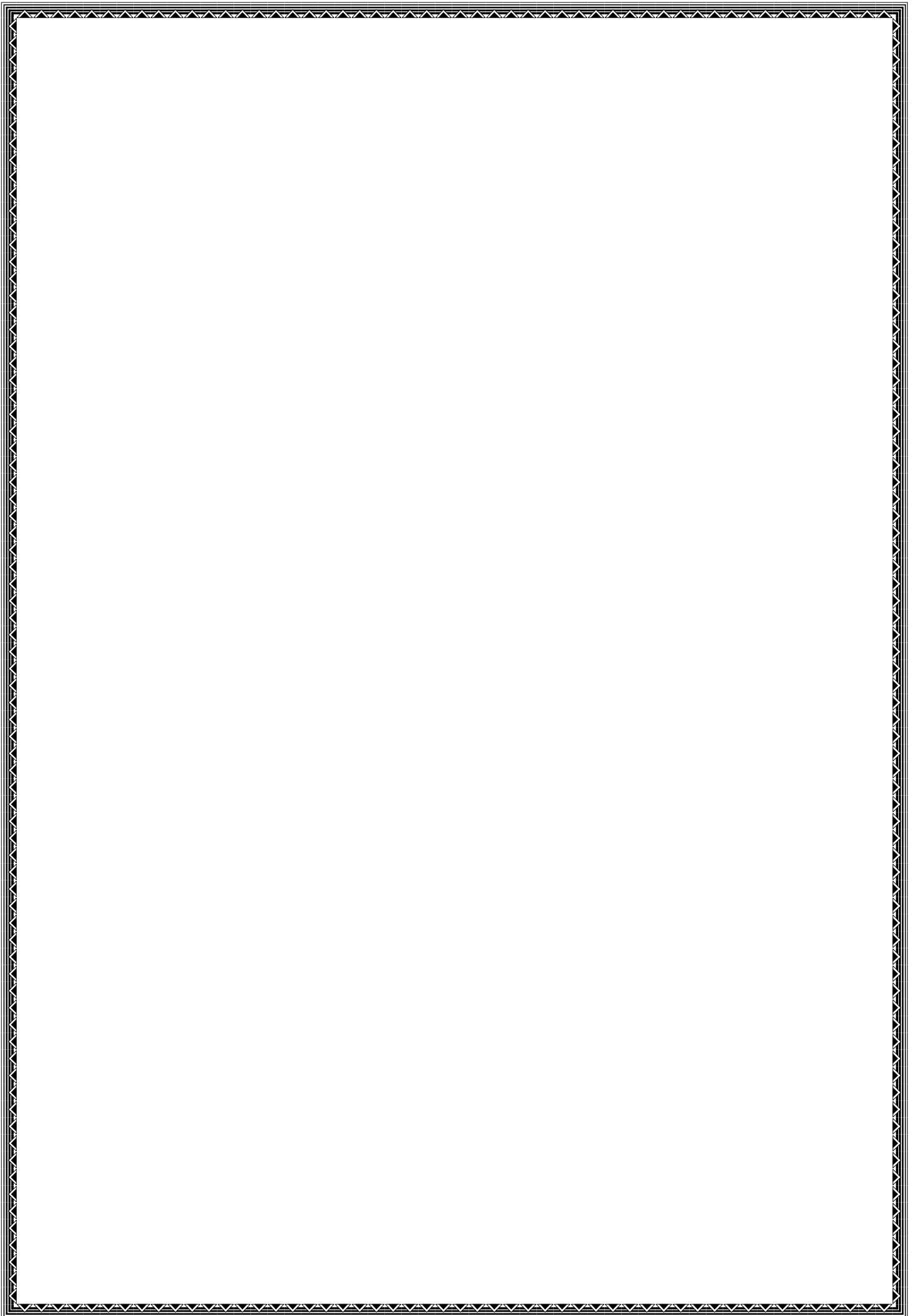
1. أبحاث إدارية اقتصادية، العدد التاسع جوان 2011. "تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري"

قائمة المصادر والمراجع

2. أحمد طرطار، شوقي جباري ، تداعيات أزمة الغذاء العالمية على الوطن العربي، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة سكيكدة 07 و08 ديسمبر 2011 .
3. توماس هيلينج وشون روتش، قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر ، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي) مارس 2011.
4. دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، العدد3، جوان 1999.
5. سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية (رؤية إسلامية)، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في الآفاق والتحديات، جامعة شك، يومي 25-26 نوفمبر 2008.
6. عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها، مجلة الدراسات المالية المصرفية.
7. ميلود عبد الحفيظ المغبوب، آليات الخن من التداعيات السلبية لازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي ، ورقة مقدمة إلى ندوة طرابلس 2009/01/20.

خامسا: المواقع الالكترونية

- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: www.cnes.de
الأزمة المالية: www.pidegypt.or



الملخص:

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء . و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق . ويحثل الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الإستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى . من هذا المنطق أشدت التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي . وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم . وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء **الكلمات المفتاحية:** الإستثمار، الميزة التنافسية، تدفقات الإستثمار الأجنبي.

Résumé :

Caractérisé par la concurrence internationale actuelle environnement Bahtdam pour le capital étranger entre les différents pays développés et les pays en développement. Et en raison du rôle important que l'investissement étranger joue en fournissant les fonds nécessaires pour mettre en place des projets productifs et le transfert de technologie et de contribuer à accroître les revenus et le niveau de vie et de créer plus d'opportunités de promotion de l'emploi dans les bases de production et l'amélioration des compétences et de l'expertise de gestion, et d'atteindre des avantages compétitifs dans le domaine de la commercialisation des exportations.

L'investissement étranger direct et Agesl d'une importance exceptionnelle dans les pays en développement qui souffrent de la crise financière aggravation quelque peu exacerbées par le rétrécissement des différentes sources de financement, et à la lumière de l'escalade des indicateurs de la dette et de l'inflation liés aux coûts de ses emprunts du monde extérieur, les sources de financement, qui restent à leur disposition sont limités à travailler sur la mise l'investissement direct étranger d'une part et d'activer l'investissement intérieur et le contrôle de l'autre.

De cette logique intensification de la concurrence entre les pays pour attirer les investissements étrangers grâce à la suppression des barrières et des obstacles qui bloquent leur chemin et donnent des incitations et des garanties qui facilitent leur arrivée et l'entrée sur le marché local.

Dans ce contexte, tous les pays en développement en général à adopter une législation donnant des incitations attrayantes pour les investisseurs étrangers

Mots clés: investissement , avantage concurrentiel , flux d'investissements étrangers .

Abstract:

Characterized by the current international environment Bahtdam competition for foreign capital between the various developed countries and developing countries alike. And as a result of the important role that foreign investment plays in providing the funding required to establish productive projects and the transfer of technology and contribute to raising incomes and living standards and create more job promotion opportunities in the production bases and improving skills and management expertise, and achieve competitive advantages in the field of export marketing.

Foreign direct investment and Agesl of exceptional importance in the developing countries that suffer from the worsening financial crises somewhat exacerbated by shrinking the different sources of funding, and in light of the escalation of debt indicators and inflation associated with costs of its borrowing from the outside world, the sources of funding, which remain available to them are limited to work on bringing foreign direct investment on the one hand and activate domestic investment and control on the other.

From this logic intensified competition among countries to attract foreign investment through the removal of barriers and obstacles that block their way and give incentives and guarantees that facilitate their arrival and entry to the local market.

In this context, all the developing countries in general to enact legislation giving attractive incentives to foreign investors and remove all restrictions and incentives that stand in their way. Algeria was among those countries that have been developed investment laws through which offer a wide guarantees to foreign investors or local

Keywords: investment, competitive advantage , foreign investment flows